الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الآداب واللغات
قسم الآداب و اللغة العربية

انفراد القياس بحجية الحكم في النحو العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية
تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:
نعيمة عتروس

إشراف الدكتور:
الأمين ملاوي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
نورة بن حمزة	دكتورة	رئيسًا
الأمين ملاوي	دكتور	مشرفًا ومقررًا
نعيمة بن ترابو	أستاذة	مناقشًا

السنة الجامعية:
1437هـ/ 1438هـ
2016م / 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

مقدمة

بدأت أولى خطوات وضع القواعد النحوية بمرحلة جمع اللغة، معتمدين في ذلك على السّماع من أفواه العرب مشافهة، تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى لها أهميّتها البالغة في استقراء مادة لغويّة ثرّة بألفاظها وأساليبها وتعابيرها المختلفة، ونعني به هنا "القياس النحوي"، الذي عُدّ ضابطا منهجيّا في إبرام الأحكام النحوية. وقد اعتنى به النّحاة عناية شديدة وبخاصّة المدرسة البصرية التي افتتنت به حتّى عدّها الداسون مدرسة القياس بامتياز. في حين توسّعت المدرسة الكوفية في السّماع من العرب حتّى أنّهم في الكثير من الأحيان يبنون قاعدة نحوية على شاهد واحد. وعلى هذا فالأسباب التي أدّت إلى اختيار هذا الموضوع هي رغبة الوقوف على أهميّة القياس في الدرس النحوي وتبيان مكانته من بين الأدّلة النحوية، كذلك محاولة الاقتراب من الدرس الأصولي قصد الاطّلاع على جهود نحاتنا في إرساء دعائم النحو العربي، ومنه تطرح الإشكالية الآتية: ما الأهية التي اكتساها القياس في إبرام الحكم النحوي؟ وماهي مكانته من بين الأدلة النحوية الأخرى؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اتبعنا هيكلا بحثيا تمثّل في مقدمة وفصلين فخاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج؛ أمّا الفصل الأوّل فخصّصناه للاستدلال بالسماع؛ شمل كلّا من القرآن الكريم وقراءاته ثمّ الحديث النبوي الشريف ثمّ كلام العرب.

أمّا الفصل الثاني فخصصناه للاستدلال بالقياس، شمل مفهومه وأنواعه ومن ثمّ الحديث عن تعارض السماع والقياس ومواقف النحاة منه.ختم بالحديث عن القياس وانفراده بحجية الحكم في النحو العربي بعد انقضاء مرحلة السماع، تضمّن الحديث عن القياس في عصر الاحتجاج، ثمّ القياس بعد الاحتجاج ، ثمّ الحديث عن القياس عند المحدثين.

واتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي لاقتضاء طبيعة الدراسة مثل هذا المنهج .

وأهمّ ما اعتمد من كتب في هذا الموضوع نذكر: "الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه لـ: خديجة الحديثي" و"أصول التفكير النحوي لـ: علي أبو المكارم"و "في أدلة النحولـ: عفاف حسانين" وغيرها من الكتب.

أمّا عن أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة نذكر: غزارة المادة العلمية ممّا أدّى إلى الصعوبة في انتقاء الآراء.

ولايسعنا في الأخير إلا التوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور" الأمين ملاوي" على تفضله وقبوله الإشراف على هذا البحث وعلى ما قدّمه من نضج و إرشاد وتوجيه، فجزاه الله خير الجزاء.

الفصـــل الأول

أوّلا: مفهوم السّماع:

يعد السّماع أصلا من أصول اللّغة [1]، إذ إنّ علماء العربيّة الأوائل اعتمدوا عليه في تدوين اللّغة، وذلك برسم طريق واضح للحفاظ على لغتهم، ويرجع السّبب في فكرة التّدوين إلى الفتوحات الإسلاميّة الواسعة الّتي جلبت معها أقواما من لغات متشعّبة جعلت اللّسان العربيّ يحتكّ بألسنة أعجميّة أخرى، وبالتّالي تفشّت ظاهرة اللّحن وصار لزاما على أصحاب اللّغة الحفاظ على اللّسان العربيّ قبل فساده، فرسموا لأنفسهم منهجا يسيرون عليه. فقاموا بتحديد القبائل الّتي يأخذون منها اللّغة فحصروها في ستّ قبائل بعيدة عن الحضر، كما حدّدوا الحقبة الزّمنيّة ب 150 سنة قبل الإسلام و 150 سنة بعده. واشترطوا في ناقل اللّغة جملة من الشّروط أهمّها: أن يكون فصيحا، وعدلا، وثقة... . [2]

وقد جاء مصطلح السّماع مرادفا لمصطلح النّقل فالأوّل جاء به السّيوطيّ والثّانيّ جاء به ابن الأنباريّ، وقال: النّقل ليفرّق بين المصادر المنقولة والمصادر المعقولة[3].

والمصادر المنقولة هي الّتي نقلت من القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف وكلام العرب، أمّا المصادر المعقولة فهي الّتي يدخل فيها العقل من قياس واستصحاب حال.

ويعرّف ابن الأنباريّ السّماع فيقول: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة وعلى هذا يخرج ما جاء شاذّا من كلام غير العرب من المولّدين وغيرهم، وما جاء شاذّا من كلامهم..."[4]

---

[1] ينظر، خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، دط، 1974، الكويت. ص 61

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 129

[3] ينظر، محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربيّ، دار العلوم العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص 31.

[4] محمود فجّال،الإصباح في شرح الإقتراح، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1989، ص152.

فإبن الأنباريّ من خلال هذا التّعريف يقصد بقوله أنّ الكلام العربيّ الفصيح هو ما اختاره أدلّة للنّحو العربيّ وهو كلام الله تعالى وقول نبيّه صلّى الله عليه وسلّم وكلام العرب شعره ونثره[1].

وهذه الأصول الثّلاثة هي مصادر اللّغة الّتي لا يوجد منافس لها في الفصاحة، والمقصود بقوله: المنقول النّقل الصّحيح فهنا وجوب توفّر صحّة السّند، أمّا قوله الخارج عن حدّ الكثرة إلى حدّ القلّة فالمقصود به أن يكون متواترا أي أن يبلغ عدد النّقلة عددا لا يجوز فيه الاتفاق على الكذب، كنقلة القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف ونقلة كلام العرب، إذ حدّ الكثرة والمقبول عنده ثلاثمائة وثلاث عشرة[2].

وهذا القسم دليل قطعيّ من أدلّة النّحو يفيد العلم. أو أن يكون آحادا، والمقصود به نقل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في نقل غيره شرط أن يكون عدلا رجلا كان أو امرأة، حرّا كان أو عبدا[3].

وفي قوله: "ما جاء شاذّا من كلام العرب.. من المولّدين وغيرهم فهذا راجع إلى التّقسيم الّذي وضعه العلماء أثناء وضع الشّروط في تدوين اللّغة، وهم أربعة طبقات، كما جاء في خزانة الأدب[4] وهي:

1. الطبقة الأولى: الشّعراء الجاهليّون وهم الشّعراء الّلذين وجدوا قبل الإسلام.
2. الطّبقة الثّانية: وهم المخضرمون اللّذين عاصروا الجاهليّة والإسلام.

---

[1] ينظر، يحيى ابن محمّد أبي زكريّاء، ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو،عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي،دار الانبار الرمادي،ط1، 1990، ص 34 .

[2] ينظر، محمود أحمد نحلة، أصول االنّحو العربيّ، ص33.

3 ينظر، محمود فجّال، الإصباح في شرح الاقتراح،ص154.

[4] ينظر، عبد القادر ابن عمر البغدادي، خزانة الأدب،تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 6/1.

3. الطّبقة الثّالثة: وهم الإسلاميّون اللّذين وجدوا في عصر صدر الإسلام.

4. الطّبقة الرّابعة: هم الشّعراء اللّذين جاؤوا بعد عصر صدر الإسلام، ويقصد بهم المولّدين.

نجد أنّ النّحاة أثناء جمعهم للّغة قد رسموا خطّة زمكانيّة يسيرون عليها معتمدين على معيار الفصاحة في ذلك[1].

إذ إنّ السّماع "في مرحلة النّشأة لا يزيد عن استنباط القوانين في اللّغة المحكيّة، ولكنّه في المراحل المتأخّرة يصبح طريقة من طرائيق الاستدلال الكثيرة، كالقياس والعلّة والسّبر والتّقسيم والاستدلال بالأولى، فيستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة، وبهذا يفقد أهمّيته؛ لأنّه قام بما أوكل إليه في مرحلة نشأة العلم"[2].

فعمليّة جمع اللّغة بلغت أوجّها في القرنين الأوّلين، وكان أوّل من ابتدأ به هم علماء المدرسة البصريّة ثمّ علماء المدرسة الكوفيّة فعلماء بغداد؛ إذ جعلوا من البادية مركزا لهم لنقل اللّغة الفصيحة من العرب الخلّص اللّذين لم تشبّ ألسنتهم شائبة لحن أو عجمة، فكان العلماء يروون ما يسمعون من هؤلاء اللّغة الفصيحة ويدوّنونها في صحفهم الّتي ترافقهم في حلّهم وترحالهم[3]. إذ حصر النّحاة هذه اللّغة المسموعة من العرب الخلّص في نطاق لهجة خاصّة، أو تأويلها فيما يتفق مع اللّغة العامة دون اعتبار لهجة خاصّة مثلما استند عليه النّحاة، إذ المسموع الذي اعتمده النّحاة أثناء استقراء اللّغة ينتمي إلى جماعتين، وهما أعراب البادية؛ وهم العرب المستقرين في كبد الصّحراء البعيدين كلّ البعد عمّا يشوب ألسنتهم من

[1] ينظر، محمّد خير حلوانيّ ، أصول النّحو العربيّ، النّاشر الأطلسيّ، ط2، دت، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] ينظر، خديجة الحديثيّ، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه،مطبوعات جامعة الكويت،ص130.

لحن أو عجمة، فكان النّحاة و اللّغويين البصريين منهم والكوفيين يخرجون إليهم لأخذ اللّغة من أفواههم مباشرة عن طريق السّماع[1]

فالخليل بن أحمد جمع علمه من بوادي الحجاز ونجدٌ وتهامة وقيس والكسائي وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة، وكذلك أبو عمر الشّيباني الّذي دخل البادية ومعه ديسجستان حبر، إذ أنفدهما هو كذلك على ما كتبه ممّا سمعه من العرب [2].

والجماعة الثّانية هم فصحاء الحضر وينقسمون لقسمين وهما:

أعراب البادية اللّذين أتوا من البادية إلى الحواضر للإقامة فيها، إذ الأغلبية منهم كانوا ينشغلون بتعليم الصّبيان أو تأليف الرّسائل، إذ كان العلماء يختبرونهم في فصاحتهم ومدى محافظتهم عليها ويرفضون الأخذ من تأثر كلامه بما يشيع في المدن من لحن، والقسم الثّانيّ هم المثقّفون اللّذين درسوا اللّغة في المدن الكبرى،دون أن يكون لهم اتّصال مع سكّان البوادي وهم اللّذين ثقّفوا أنفسهم بالشّعر والقرآن الكريم، واللّذين أخذ عنهم النّحاة واللّغويّون الشّعر العربيّ[3].

فأثناء استقراء اللّغة نجد أنّ الكوفيّين لم يعتمدوا على هذه القبائل الستّ المحدّدة فقط، وإنّما وسّعوا مجال الاستقراء حتّى شمل كلّ القبائل العربيّة، فهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف جعلوه أصلا من أصول النّحووبوّبوا عليه بخلاف البصريّين [4] اللّذين "يتشدّدون في السّماع تشدّدهم في القياس، فهم لا يأخذون إلّا عمّن يوثق بعربيّتهم فصاحة

[1] ينظر، علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي،دار غريب،القاهرة،ط1، 2006،ص26

[2] ينظر، محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة ،عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص19.

[3] ينظر، علي أبو المكارم ،أصول التّفكير النّحوي ،ص38-39.

[4] ينظر، عفاف حسانين،في أدلة النحو،المكتبة الاكاديمية ،القاهرة،ط1996،1،ص18.

وأصالة مبتعدين عمّن لا يطمئنّ إليهم بسبب مخالطتهم غير العرب من اللّذين حاوروهم أو كانوا على مقربة منهم" [1] لكي يطمئنّوا للّغة المرويّة والمسموعة الّتي تمّ جمعها واستقراؤها منهم.

ثانيا: القرآن الكريم وقراءاته:

أ-الاستدلال بالقرآن:

يعدّ القرآن الكريم المصدر الأوّل للنّحو العربيّ إذ اتّخذه النّحاة دليلا من أدلّتهم المختارة، وذلك لأنّه بلسن عربيّ مبين، فهو الحجّة الواضحة والمرجع الصّحيح لهم، وما تحتويه آياته من حكمة بالغة الإعجاز[2]. إذ "هو الوحي المترّل للإعجاز والبيان"[3].

ويعدّ القرآن الكريم "أصدق مرجع، وأصحّ مصدر يرجع النّحاة إليه في تقنين القوانين، واستخراج الأصول لأنّ العربيّة لم تشهد كتابا أحيط بالعناية واكتنف بالرّعاية منذ زمن مبكّر، فحوفظ على تراكيبه، وأحيطت كلماته وحروفه، وكيفيّة ترتيله بلهجاته، مع إتقان منتهاه في التّلقين، ودقّة بالغة في الأخذ والأداء"[4].

---

[1] إبراهيم السّامرّائيّ، المدارس النّحويّة ، أسطورة وواقع،دار الفكر،الاسكندرية،1982،ص19.

[2] ينظر،محمود فجّال، السّير الحثيث للاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ الحديث، أضواء السلف ، الرياض ، ج1 ، ط 2 ، 1997، ص 40 .

[3] صبري الأشوح ،إعجاز القراءات القرآنية (دراسة في القراءات واتجاهات القرّاء)،مكتبة وهبة،القاهرة،ط1998،1،ص14.

[4] مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو،ملتزم الطبع والنشر،مصر،ط2 ،1958،ص51.

وبالتّاليّ فهو يمثّل اللّغة المثاليّة الرّفيعة لأنّه حظي بالرّعاية والضّبط والدّقة في الأداء في زمن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم نزرا لتدوينه في الصّحف وتدوينه في الصّدور فكان غنيّا بالظّواهر اللّغويّة وحافلا بالقواعد والأصول النّحويّة[1].

يرى بعض الباحثين أنّ النّص القرآنيّ لابدّ أن يجعله النّحاة في مقدّمة نصوص الاستشهاد دون منازع؛ حيث لم يتوفّر لنصّ آخر ما توفّر للنّص القرآنيّ من تواتر روايته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها مشافهة عن القرّاء الموثوق فيهم، فهو النّص العربيّ الصّحيح المجمع على تلاوته وتواتره، فلم تعتن أمّة بنصّ كعناية المسلمين بنصّ القرآن، وعليه يكون النّص القرآنيّ هو النّصّ الصّحيح المجمع على الحتجاج به في اللّغة والنّحو والصّرف وعلوم البلاغة وقراءاته كلّها الّتي وصلت إلينا بالسّند الصّحيح حجّة لا تضاهيها حجّة[2].

فيقول فيه البزدويّ في أصوله: "أمّا الكتاب، فالقرآن المترّل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، المكتوب في المصاحف، والمنقول عن النّبيّ عليه السّلام نقلا متواترا بلا شبهة"[3].

فمن خلال هذا التّواتر اختلفت وجهات نظر النّحويّين في القراءات القرآنية[4].

إذ نجد أنّ كلّا من نحاة المدرستين لم يرفضوا الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ لأنّه لم يكن هناك خلاف في حجّيته، فهم مجمعون على أنّه أفصح ما نطقت به العرب، إذ لا تشوبه

[1] ينظر، محمّد خير حلوانيّ، في أصول النّحو،ص20.

[2] ينظر ،سعيد الافغاني،في اصول النحو[2] ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1994 .

[3] كشف الأسرار شرح أصول البزدويّ، ص21-22، نقلا عن: خديجة الحديثيّ، الشّاهد و أصول النّحوفي كتاب سيبويه، ص29.

[4] ينظر،محمّد خير حلوانيّ، في أصول النّحو، ص20.

شائبة من التّحريف، مع أنّه نزل بلسان عربيّ مبين[1]. وذلك استنادا لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ . [الشّعراء: 192-195]. وقوله عزّ وجلّ أيضا:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾. [الحجر:09]. فلم يكن له معترض

عليه في ذلك الوقت حتّى زمننا هذا، والدّليل على ذلك ما أورده سيبويه في كتابه من شواهد مقترنة بما جاء في موروث العرب من شعر ونثر، فأحصى في كتابه ستّة وتسعين وثلاثمائة شاهد، وهذه النّسبة الّتي اعتدّ بها إنّما مردّها إلى اهتمامه الواضح والجليّ بالشّواهد القرآنية[2].

ومن هنا نجد أنّ الاختلاف الّذي وقع للنّحاة مردّه ليس للقرآن الكريم في حدّ ذاته الّذي هو متّفق عليه من طرفهم، وإنّما مردّه إلى القراءات القرآنيّة في ذلك.

ب_ الاستدلال بالقراءات القرآنيّة:

تعرّف القراءات القرآنيّة على أنّها الطّرق المختلفة لنطق القرآن الموحى بها في إطار رسم تلك الألفاظ كما وردت في المصحف العثمانيّ، الإمام الجامع عليه والخالي من النّقط والشّكل والضّبط، وبلهجات عربيّة متنوّعة فصيحة، قرأ النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام بعض

[1] ينظر،عفاف حسنين ،في ادلة النحو ، ص18.

[2] ينظر،أحمد محمود نحلة، أصول النّحو العربيّ ، ص33.

الألفاظ، وأقرّ على صحّة القراءة بها في البعض الآخر الصّحابة من باب التّيسير والرّخصة من عند الله بموجب حديث الأحرف السّبعة المتواترة[1].

وجاء تعريفها أيضا في قوله صلّى الله عليه وسلّم: {{ قرئ القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا كيفما شئتم}} أو {{فاقرؤوا ما تيسّر منه}}[2].

وبهذا جاءت القراءات القرآنية نبعا يلبي حاجة ماسّة عند القبائل إذ يقفون بها على أسلوب القرآن الكريم، و بذلك يحصل الفهم والاستيعاب لمحتواه إذ تكمن القراءات في : "التّخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتّهوين عليها شرفا لها توسعة ورحمة وخصوصة لفضلها وإجابة لقصد نبيّها أفضل خلق الله حيث أتاه جبريل فقال له : " إنّ الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال صلى الله عليه وسلّم : أسأل الله معافاته ومعونته إنّ أمتي لا تطيق ذلك، و لم يزل يردّد ذلك حتّى بلغ سبعة أحرف"[3]

فابن الجزري قد قال بالقراءة الصّحيحة التي يجب على النّحاة الأخذ بها وعدم رفضها خدمة للدّرس النّحوي وهي: "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقتأحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا وصحّ سندها فهي القراءة الصّحيحة الّتي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة أو العشرة أو غيرهم من الأئمّة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السّبعة

---

[1] ينظر،صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنيّة دراسة في تاريخ القراءات واتّجاهات القرّاء، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1992 ، ص21-23.

[2] خديجة الحديثيّ، الشّاهد في أصول النّحو عند سيبويه ، ص42.

[3] النشر 1 /69 نقلا عمن محمد السيد أحمد عزوز ، مر ، سعيد محمد اللحام ، موقف اللغويين من القرآت القرآنية الشاذة ، عالم الكتب ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 15 .

* القراء السبعة هم : نافع إبن عبد الله إبن كثير و عمر إبن العلاء و عاصم إبن أبي النجود و حمزة إبن حبيب و الكسائي .

*زادة إبن الجزري في نشره ثلاثة قراء عن السبعة السابقين وهم : أبو جعفر و يعقوب الحضرمي و خلف الأسدي .

* أم عن العشرة * وهذا هو الصّحيح عند أئمّة التّحقيق من السّلف والخلف" [1]. وبالتّاليّ نجد أنّ القرّاء أجمعوا على شرط صحّة السّند للاستشهاد لأنّه يقوم على النّقل والرّواية بخلاف الشّرطين السّابقين اللّذين إذا اختلّ ركن منهما تعدّ القراءة ضعيفة أو شاذّة على عكس النّحاة اللّذين أجمعوا وتشدّدوا في مسألة موافقة القراءة للعربيّة ولو بوجه من الأوجه النّحويّة؛ إذ كان همّهم الوحيد وضع قاعدة للّغة العربيّة ومن أجل ذلك لم يقبل أصحاب المدرسة البصريّة كلّ ما جاء على لسان الثّقات من العرب بسبب مخالفة قراءاتهم لما هو خارج عن أقيستهم[2].

فمن خلال قول ابن الجزريّ السّابق نلحظ أنّه قد وضع ثلاثة شروط لقبول القراءة وهي[3]:

1. أن يصحّ سندها عن الرّسول عليه الصّلاة والسّلام.
2. أن توافق رسم المصحف العثمانيّ المجمع عليه.
3. أن توافق وجها من وجوه العربيّة.

فهذه الشّروط هي ضوابط القراءة الصّحيحة، فإن اجتمعت في القراءة الصّحيحةحكم عليها بالصّحة، ومتى اختلّ ركن منها أو أكثر أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة[4]

فالاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه نحاة البصرة كما سار عليه نحاة الكوفة، إلّا أنّهم قد اختلفوا في موضوع الاحتجاج بالقراءات الشّاذة والقياس

[1] محمد عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح ، أبي الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 09 .

[2] ينظر،محمود أحمد نحلة، أصول النّحوالعربي ، ص40-45.

[3] سعيد الأفغاني ،في أصول النّحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1994 ، ص28-30

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص29-30.

عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد، إذ لا يعتبر من منهج المدرسة البصرية؛ لأنّ هذه الأخيرة تعترف بمدى تشدّدها في قياسها وتضييقها النطاق على ما تعتمد عليه من النّصوص لأنّهم لم يعتبروا بالقراءات الشّاذة كحجة، الأمر الّذي جعلهم يخضعونها لقواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشّذوذ، في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النّحو الكوفي.

وذلك لأنّ القراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر الّتي اعتمد عليها النّحو الكوفيّ خدمة للقرآن الكريم. إذ امتاز منهجهم بالتّوسّع في القراءات فرجّحوا السّماع والرّواية حين يصدمان بالقاعدة المقيسة، وذلك بإخضاعها للقراءات لكي تتوافق معها[1].

فهم يأخذون بالقراءات السّبع وغيرها يحتجّون بها ويقيسون عليها في تقعيدهم واحتجاجهم وذلك بما له نظير في العربيّة فيجيزون بما ورد عن العرب وبالتّالي يجعلونها أصلا من أصولهم وهذا ما صرّح به الفرّاء في قوله: "اتّباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب – وقراءة الفرّاء أحبّ إليّ من خلافه–" قال وقد كان (أبو عمرو ابن العلاء) يقرأ ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾. [طه: 63]. ولست أجترئ على ذلك.وقرأ

﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[المنافقون:10]فزاد واوا

[1] ينظر، مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص384.

في الكتاب و لم أستحب ذلك [1].

ومن خلال هذا يستشفّ لنا أنّ كلّا من نحاة المدرستين البصرة والكوفة لم يكن لهما اختلاف في الاعتماد عل القرآن الكريم كدليل نقلي، وإنّما يرجع الاختلاف إلى القراءات الّتي جاء بها. فالكوفيون كانوا يعوّلون على اللّفظ الّذي يأتي في القرآن وبالتّالي يبنون عليه القاعدة وكان موقفهم امتدادا للنّقل في ذلك، أمّا البصريون فهم على خلاف من ذلك فكانوا متمسّكين بالقياس، فما وافق قاعدتهم من القياس قبلوه وما خالفهم رموه بالشّذوذ.

ثالثا: الحديث النّبوي الشّريف:

يعدّ الحديث النّبوي الشريف المصدر الثّاني للنحو العربيّ بعد القرآن الكريم، وذلك لما تمثّله الأحاديث النّبوية الشّريفة من طبقة عالية من البلاغة والفصاحة [2]. باعتبارها قبس من لغة الوحي

إذ إنّها تمتاز بغزير المّادة وواسع الثّراء اللّفظي لما تحتويه من لهجات العرب الّتي هي أساس التّطور اللّغوي.

قد قال السّيوطي عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: " أفصح الخلق على الاطلاق سيّدنا ومولانا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حبيب خلق ربّ العالمين جلّ وعلا "[3]

[1] أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامهم ، تح عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف،بيروت-لبنان،ط1، 1993.

[2] ينظر محمود فجّال، السّير الحثيث في الاستشهاد بالحديث، أضواء السلف، الرياض،ج1، ط1958،2،ص4

[3] السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جار المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة،مصر،ط1،3/203.

ويقول محمد حسين حضر في كتابه " القياس في اللّغة العربية" أنّ العلما كانوا على علم أنّ الرّسول عليه الصّلاة والسّلام كان من أفصح من نطق بالضّاد، وأوتي من جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء بعده[1]

وفيما جاء على لسان مصطفى صادق الرّافعي مؤيّدا لقول محمّد الخضر حسين حول موضوع فصاحة النّبيّ صبّة الله عليه وسلّم، إذ يقول: "ولانعلم أنّ هذه الفصاحة قد كانت له صلّى الله عليه وسلّم إلّا توفيقا من الله، وتوقيفا، إذ ابتعثه للعرب، وهم قوم يقادون من ألسنتهم، ولهم المقامات المشهورة في البيان والفصاحة، ثمّ هم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللّغات، وعلى اختلاف مواطنهم، فمنهم الفصيح والأفصح ومنهم الجافي والمضطرب ومنهم ذو اللّوثة، الخالص في منطقه إلى ماكان من اشتراك اللّغات وانفرادها بينهم، وتخصّص بعض القبائل بأوضاع وصيغ مقصورة عليهم، لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب"[2]

ومن هنا نجد أنّ الحديث النّبوي قد دوّن في عهد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم من طرف بعض الصّحابة مع نهاية القرن الأوّل الهجري، مع التزام علماء السّنة بتوثيق ما سمعوه عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، سواء كان الامر متعلق بالرّجال أو السّند أم المتن. إذ اكتمل التأليف في السّنّة قبل أن ينتهي القرن الثّاني، ولكن رغم هذا الجهد المبذول في جمع الحديث النّبوي الشّريف لم يأخذ به في التّقعيد" وممّا يؤخذ عن أوائل البصريين أنّهم استبعدوا الحديث الشّريف في استشهادهم بحجّة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روي بالمعنى، و لم يضبط بلفظه "

[1] محمد الخضر حسين، القياس في اللّغة العربية، المطبعة السلفية و مكتبتها ، القاهرة ، مصر ، 1353 ، ص-32-33

[2] محمود فجّال، الحديث النّبوي في النحو العربي، أصول السلف ، الرياض ، ط2 ، 1994 ، ص18-19.

ولقد تبعهم الكوفيون وساروا على نهجهم ومن نحاة الكوفة (الكسائي)حيث أخرج الحديث النّبوي الشّريف من نطاق المصادر الّتي يحتجّ بها أو يستدلّ بها في إثبات أصل أو تصحيح حكم.وبالتّالي لم يعتمدوا عليه كدليل نقليّ كما قرّره أبو حيّان فيما نقله عن السيوطي.[1]

ويرجع تشديدهم في استبعادهم للحديث النّبوي من ناحية الاستشهاد فيما قاله أحد أعلام الشّام (السيّد جمال الدّين القاسمي ت 1332هـــ): " من قرأ حديث رسول الله وهو يعلم أنّه يلحن فيه سواء كان في أدائه أم في إعرابه، يدخل في هذا الوعيد الشّديد(يعني قوله صلّى الله عليه وسلّم: من كذب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النّار) لأنّه بلحنه كاذب عليه"[2].

إذ نجد سيبويه لم يحتج في كتابه إلّا بأحاديث معدودة، كما أنّه مع احتجاجه به لم يصرّح بأنّه حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.فجاء بعده نحاة احتجوا بما ورد عنده من أحاديث فأضافوا عليها حسب حسيما تطلّبت قواعدهم فأخذ اللّاحق عن السّابق بما يقدّم مذهبه.

فـــ"نحاة القرنين الأولين وجدوا مصدرا خصبا للمادة اللّغوية لا يكاد ينفد، وهو السّماع،فاستغنوا بذلك عن الرّجوع لأي مصدر مشكوك فيه،أو الّتي ظنّوا أنها تأثّرت [ولو

[1] ينظر ، عفاف حسنين ، في أدلة النحو ، ص 73 .

[2] قواعد التّحديث من فنّ مصطلح الحديث، مطبعة بن زيدون-1935،دمشق، سوريا،ص156، نقلا عن سعيد الأفغاني، في أصول النّحو،ص53.

إلى المدى المحدود] بما شاع في لهجات الحضر من ظواهر، فهذان في الواقع سببان أغنيا النّحاة عن الرّجوع لهذه المصادر: أوّلهما الغنى عنها، والثّاني عدم الثّقة فيها .[1]

وإذا نظرنا لما أورده علينا سيبويه والفّراء في استشهادهما ببعض الأحاديث لا يذكر أمام الكمّ الهائل من الينابيع اللّغويّة الأخرى .[2]

وهذا ما ذهب إليه الشّيخ أحمد الاسكندري حيث يقول: " مضى ثمانية قرون والعلماء من أوّل أبي الأسود الدؤلي إلى بن مالك لا يحتجّون بلفظ الحديث في اللّغة إلّا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف في عددها، فقيل: ثلاثة، وقيل: خمسة إلى ستة عشر..."[3]

إذ ترجع قضية الاحتجاج بالأحاديث النّبوية الشّريف إلى بن مالك لأنّ قضيّة الاستشهاد بها كان مسكوتا عنه و لم تثر من طرف النّحاة، إلّا حينما احتج هذا الأخير بها.

ولهذا اختلفت آراء النّحاة بين رافض للاحتجاج بها في النّحو العربي وعلى رأسهم بن الضّائع النّحوي وأبو حيّان، ومقرّ بها بأنّها ثاني مصدر من مصادر التّقعيد النّحوي بعد القرآن الكريم، وكان على رأيهم بن مالك، وتوسّط هذين الرأيين طائفة من النّخاة مثل الشّاطبي والسّيوطي.

فكلّ النّحويين اتخذ أحد الآراء نجد أنّه استند في إثبات ما ذهب إليه إلى مجموعة من الأسباب علّل بها موقفه.

فانقسم النّحاة كلّ حسب موقفه لثلاث اتجاهات هي كالآتي:

---

[1] ينظر ، علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص48 .

[2] ينظر محمد خير الحلواني ، أصول النحو ، ص 53 .

[3] محاضر الحلبات،301/1،298،نقلا عن، محمود فجّال، الحديث النّبوي في النّحو العربي،ص99.

أ/ المانعون:

يمثّل هذا الاتّجاه بن الضّائع(ت676هـ) وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ (ت 745هـ)، بحيث يمنع الاحتجاج بالحديث عندهم مطلقا[1].

إذ يرى أبو الحسن الضّائع أنّ سبب عدم مقبولية الاحتجاج بالأحاديث النّبوية وترك الأئمة كسيبويه الاحتجاج على إثبات القواعد بالحديث هو تجويز الرّواية بالمعنى [2]

وقد علّلوا انصرافهم عنه ومنعهم الاستشهاد به بعدّة حجج ممثّلة غي أنّ النّحاة المتقدّمين لم يحتجوا به مطلقا وجواز رواية الحديث بالمعنى دون اللّفظ في ذلك، وكون بعض رواة الحديث من الأعاجم وبالتّالي يقع اللّحن في كلامهم عند نقلهم لكلامه صلّى الله عليه وسلّم.

والدّليل على ذلك قول أبو حيّان في كتابه شرح التّسهيل: " ما رأيت أحدا من المتقدّمين المستقرئين للأحكام من لسان العرب [كأبي عمر بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفة لم يفعلوا ذلك..إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّية"[3].

---

[1] ينظر، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب ، تح ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ج1، ط3،1996 ، ص 5 .

[2]، ينظر، السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،تح:عبد الحكيم عطية ، دار بيروت ، ط2 ، 2016 ،ص57،58

[3]السيوطي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،ط1،2006،2/77.

ومن هنا نجد أنّ المانعين للاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف أقاموا حجة رفضهم على شيئين هماّ

1. تجويز الرّواة نقل الحديث بالمعنى وذلك لوجود حديث الرّسول عليه الصّلاة والسّلام بألفاظ مختلفة في القصّة الواحدة وبالتّالي يعلموا يقينا بأنّه صلّى الله عليه وسلّم لم يتلفّظ بجميع هذه الألفاظ، إذ لا يجزم بأنّه قال بعضها، إذ يحتمل أنّه قال لفظا آخرا مرادفا لهذه الألفاظ[1]

إذ إنّ "علماء العربية لّما رأوا الأحاديث قد رويت بالمعنى و لم يعلموا على اليقين لفظه صلّى الله عليه وسلّم الّذي نطق به رفضوا أن يستشهدوا بها، وقواعد النّحو في الوقت الّذي يستشهدون فيه بكلام أجلاف العرب...وقالوا: وقد كان الواجب يقضي أن تكتب الأحاديث بين يديه عليه الصّلاة والسّلام كالقرآن، ويتلقاها الرّواة طبقة عن طبقة، مضبوطة الألفاظ، متواترة الاسناد، حتّى يمكن الوثوق بها"[2].

ومن الأدلّةعن ما جاء بالمعنى ما ورد من قوله صلّى الله عليه وسلم:"زوجتكها بما معك من القرآن"و"ملّكتكها بما معك" و"خذها بما معك"[3]

2. وقوع اللّحن في كثير ممّا روي بالحديث، ويرجع السّبب في ذلك أنّ أغلب الرّواة كانوا أعاجم لا يتقنون اللّغة العربية"[4].

---

[1] ينظر، عفاف حسانين، في أدلّة النّحو،ص74.

[2] محمود فجّال، السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث،19/1.

[3] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب السلطان ولي ، الدار البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ج3 ، 2007 ، ص373 .

[4] ينظر، عفاف حسانين، في أدلّة النحو،ص75.

ولأنّهم غير عرب بالطّبع ولا يتعلّمون لسان العربي بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب"[1].

إلّا أنّه صلّى الله عليه وسلّم كان أفصح النّاس قاطبة إذ لا يتكلّم إلّا بلغة لها من الفصاحة والإعجاز وحسن التّركيب ما يجعلها معروفة أنّه قد قال بها صلاة الله وسلامه عليه.و إذا تكلّم بلغة غير لغته إنّما ياكلّم بذلك مع أهل تلك اللّغة على طريقة الاعجاز الّتي خصّه الله سبحانه وتعالى بها"[2]

ب/ المجيزون:

ويمثّل هذا المذهب بن مالك(ت 672ه) ورضي الدّين الاستربادي(688ه) الّذي زاد على بن مالك واستشهد بكلام آل البيت-رضي الله عنهم- إذ يجوز عندهم الاحتجاج بالحديث كلّه[3].

وتابعهم بن هشام الأنصاري إلاّ أنّه فاق بن مالك بكثرة الاستشهاد بالحديث[4].

إذ كانت حجتهم- وهذا الرّأي ظهر في القرن الرّابع هجري وما بعده-[5]، و حجّة الكثير من الّذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف موجزة فيما قال به بن الدّماميني في "شرح التّسهيل" على أبي حيّان أنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى يكون في الأحاديث النّبوية الّتي لم يتم تدوينها، أمّا الأحاديث النّبوية الّتي تمّ تدوينها فلا يجوز تغير ألفاظها، وهذا ما

---

[1] ينظر،السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،ص93.

[2] ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،ص65

[3] ينظر، البغدادي،خزانة الأدب،09/1.

[4] ينظر،سعيد الأفغاني، أصول النحو،ص50.

[5] علي أبو المكارم،أصول التّفكير النّحوي،ص48.

أكّده بن صلاح بعد ذكره لاختلافهم في نقل الأحاديث بالمعنى، إذ لا يمكن لأحد أن يغيّر ماهو مُدوّن في كتاب مصنّف بلفظ آخر[1].

"إذ ثبت أنّ الكثير من الرّواة في الصّدر الأوّل كانت لديهم كتب يرجعون إليها عند الرّواية، ولا شكّ أنّ كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده على أن يدخله غلط أو تصحيف"[2].

وممّا قال به بدر الدّماميني في " شرح التّسهيل" ملخصا في النّقاط الآتية:

1) انّ اليقين غير مطلوب في إثبات أنّ الحديث هو قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إنّما المطلوب هو غلبة الظنّ الّذي هو من الأحكام الشّرعيّة، وذلك لما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، والذي بغلب على الظن أن الحديث لم يبدل، ولأن الأصل عدم التبديل لاسيما مع شدة التحري ودقى الضبط في نقل الأحاديث.

2) ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون و لم يكتب، أما الحديث الذي قد تم تدوينه فلا يمكن تغيير وتبديل ألفاظه من طرف الرواة لأنه مثبت بالكتابة.

3) ان كثيرا من الأحاديث قد دونت في الصدر الأول قبل فساد الألسنة وبالتالي صح الاحتجاج بها وعلى فرض حصول التبديل والتغيير في النصوص في ذلك العصر فلا يضر في ذلك شيء ويبقى الاحتجاج به واجبا [3]

أما بالنسبة لمسألة وقوع اللحن في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام على لسان من راع من الأعاجم " فقد ظهر وجع من الصحة لكثير مما ظُن به اللحن وعلى ذلك خرجت أحاديث، منها الحديث: " كلّ أمتي معافى إلا المجاهرون "؛ أي بالمعاصي

---

[1] ينظر، خديجة الحديثي،موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث،ص63.

[3] ينظر،الزبيدي، خزانة الأدب،ص14،15

وخرج على قراءة بعضهم: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة :249].

ومثله الحديث

:" الناس هلكى إلا العالمون"[1] ومنها : "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[2]، وخرج على زيادة (مِنْ) أو إضمار ضمير الشأن، ومنها الحديث : " إنّ قعر جهنم سبعين خريفا[3]" وخرج على أن (سبعون) منصوبة على لغة من يجعل أن (إنّ) ناصبة لجزءين" "[4].

وأيضا هنالك ما يثبت عدم وقوع اللحن في الأحاديث النبوية الشريفة صحة سندها، إذ نجد الكثير من رواة الأحاديث نُفي عنهم الوقوع في اللحن[5].

[1] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، صحيح البخاري ، ص 68 .

[2] نفسه ، ص40 .

[3] نفسه ، ص 80 .

[4] محمود أحمد نحلة، أصول النحو،ص53.

[5] ينظر،محمود فجال،السير الحثيث في النحو العربي ، ص 35 .

ج/ المتوسطون:

أصحاب هذا الاتجاه هما أبو إسحاق الشاطبي(ت 790 ه)، والسيوطي (ت 911ه)، وهذا الاتجاه يقف موقفا وسطا بين المنع بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وبين المجوزين له في ذلك[1].

" هذا الاتجاه يفرق في نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وما يحتمل التغيير في ألفاظه، ومن النوع الأول: الأحاديث القصيرة والأحاديث التي اعتنى ناقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما النوع الثّاني — وهو الغالب- فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها، وهذا لايحتج به لأنه نقل بالمعنى"[2].

نجد الشاطبي صاحب هذا الاتجاه أعاب على النحاة القدامى عدم احتجاجهم بالأحاديث النبوية ورفضهم لها وقبولهم لكلام أجلاف العرب ويظهر هذا في قوله: "لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والحنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن، ووجوه القراءات"[3].

---

[1] ينظر ، محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، ص 53 .

[2] محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي ، ص 67 .

[3] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر ، 1981 ، ص25.

وقد أخذ الشاطبي تقسيما خاصا به فيما يخص قبول الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة باعتماده في هذا التقسيم على ما روي من الأحاديث بالمعنى وما روي من جهة أخرى باللفظ وهي كالآتي:

القسم الأول: وهي الأحاديث النبوية التي اعتنى ناقلوها بمعناها دون لفظها، وهذه الأحاديث الشريفة لم يحتج بها من طرف النحاة الأوائل في النحو العربي.

القسم الثاني : وهو الأحاديث النبوية الشريفة التي نقلت بألفاظها والتي كان الهدف منها تبيين فصاحته صلى الله عليه وسلم، وأعطى أمثلة على ذلك منها: كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القسم مما يحتج به في النحو العربي[1].

وهذه الأقسام موجودة في قوله : " أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجري والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا.. والحق أن بن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو ضعيف [2].

ومن خلال وقوف الشاطبي موقفا وسطا بين المجوز والمعارض فقد عارض المانعين الاحتجاج بالحديث ورماهم بالتناقض حيث إنهم غضوا النظر عن الاحتجاج بكلام أفصح العرب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلمـــ واستشهدوا بكلام أجلاف العرب، كما عارض المجيزين مطلقا أيضا دون تفرقة كابن مالك وقال عنه أنه لم يفضل هذا التفضيل

[1] ينظر، خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف،ص26.

[2] ينظر، البغدادي، خزانة الأدب،5/1.

الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقا بحيث أنه غير مصيب في امتناعه عن نقل الحديث بالمعنى [1].

فحسب رأيه هناك من الأحاديث التي " اعتنى راويه بألفاظه كالأحاديث التي رويت بقصد الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه وسلم، أو ما يروى من الأمثال النبوية أو الأقوال التي كان يُتعبد بها "[2].

وذلك ماجاء به بن الأنباري الذي يجعل ماتواتر من السنة دليلا قطعيا من أدلة النحو يفيد العلم من قوله: " اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا التقسيم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[3].

أما بالنسبة لمن نحى نفس المنحى في هذا الاتجاه الذي أخذ بالوسطية نجد السيوطي الذي أجمع الباحثون على أنه كان مترددا في اتخاذ موقفا محددا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية، فنجد تارة أنه اتخذ موقفا مؤيدا، وتارة أخرى اتخذ موقفا مانعا من الاحتجاج بها، وهذا راجع لما قال به في كتابه الاقتراح: "..وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على لفظ مروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا وأنقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مروي على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثمة أنكر على بن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[4].

---

[1] ينظر ، محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي ، ص127.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ،ص54.

[3] السيوطي، الاقتراح،ص16.

[4] محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح، ص75.

ومن هذا الحديث يستشف لنا أن السيوطي قد بين موقفه المتردد بين المانعين للاحتجاج بالحديث وبين المجيزين له، وبالتالي لم يتخذ موقفا معينا يمكن أن يصنف من ضمنه.

فذهب محمود فجال إلى أنّ " مذهب السيوطي متردد بين مذهبي الوسط والمنع"[1].

ورغم ما ظهر في كلامه من اعدال رأيه بين المذهبين المانع والمجوز إلا أنه يميل بعض الميل إلى أبي حيان وشيخه بن الضائع، وذلك لتعليقه على رأي أبي حيان [2].

بقوله : " ومما يدل على صحة ما ذهب إليه بن الضايع وأبو حيان ان بن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون).

وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني أقول أن(الواو)فيه علامة إضمار، إنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه: " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[3].

ونجد كذلك محمد الخضر حسين من بين أصحاب هذا الاتجاه فقد اعتمد في دراسته لهذا الموضوع على تقسيم الشاطبي للأحاديث النبوية، فنجد أنه عالج الموضوع في مجلة اللغة العربية بالقاهرة وانتهى إلى :

1) ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته صلّى الله عليه وسلم من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله : " الظلم ظلمات يوم القيامة "

2) مايروى من الأذكار والأدعية التي كان يتعبد بها صلى الله عليه وسلم في أوقاته الخاصة.

---

[1] محمود فجال،ص134

[2] ينظر، خديجة الحديثي، موقف النحات من الإستشهاد بالحديث ، ص66

[3] السيوطي، الاقتراح،ص4.

3) ما يروى على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الأقوام بلغات مختلفة وهذه الأنواع الثلاثة هي الأحاديث المروية لفظا.

4) الأحاديث التي ثبت اتحاد ألفاظها وذلك ما وردت بطرق متعددة إذ ثبت عدم تصرف الرواة فيها.

5) الأحاديث المدونة من طرف من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة.

6) ما عرف من الرواة الذين لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى[1].

وهذه الأحاديث لا يجب الاحتجاج بها وذلك لأنها لم تدون في الصدر الأول وإنما ظهرت في كتب المتأخرين حتى وإن كان سندها متصلا، وذلك راجع لبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بها، إضافة لذلك كثرة المولدين في رجال سند الحديث الأمر الذي يدخل احتمالية روايته بالمعنى ، فيقع له خلط بين الألفاظ التي نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وألفاظ راويه الذي بدوره يكون قاصرا عن الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها وذلك يرجع إلى دخول اللحن إلى الألسن في ذلك الوقت، أما بالنسبة للأحاديث مقطوعة السند فهذا متفق على عدم الاحتجاج به[2].

أما بالنسبة للحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول و لم يكن متضمنا للأنواع الستة السابقة الذكر إذ ينقسم إلى نوعين اثنين هما :

أ/ حديث يرد لفظه على وجه واحد وهذا يجب الاحتجاج به، وذلك لأن النحاة عندما وضعوا شروطا للاحتجاج قد نظروا لورود المصادر على ما جاءت عليه باللفظ وتشديدهم

[1] ينظر،علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي،ص137.

[2] ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو،ص55،56

في مسألة ورودها بالمعنى ويضاف إليها عدد من يوجد في السند، لإثبات صحة ورودها واحتمالية وجود من لا يتخذ قوله حجة من الرواد وبالتالي يجب أن يكون فوق الثلاثة.

ب/ أما بالنسبة للأحاديث التي اختلف فيها الرواة فاللغويون والنحاة لا يفرقون بين ما روي بلفظه أو ما أوتي بالمعنى في قضية استشهادهم بالحديث[1].

نلحظ في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف أن النحاة الأوائل من كلتي المدرستين البصرية والكوفية قد أغفلوا الاحتجاج به في القرنين الأولين على عكس نحاة القرن الرابع هجري الذي عدوه دليلا نقليا يعتد به في الاحتجاج باللغة

رابعا/كلام العرب:

يعتبر كلام العرب المصدر الثالث الذي اعتمده النحاة عند تحديدهم لأدلة النحو التي يجب الأخذ بها عند الاستشهاد في اللغة والنحو، إذ يقصد به كلام القبائل الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم وذلك قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وانتشار اللحن في البيئة العربية آنذاك [2].

إذ يعد " حجة عند النحويين في قياسهم ومعتمد االلغويين في معاجمهم".

وهذا ما قال به السيوطي: " وأما كلام العرب فيحتج به بما ثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[3].

[1] ينظر، محمود فجال، الحديث النبوي الشريف في النحو العربي ،ص130،131

[2] ينظر، خديجة الحديثي،الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ، ص77

[3] محمد حسين، القياس في اللغة العربية،ص100.

ثم يصرح بأنه المنظوم والمنثور بقوله : " ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم[1]

فهو ينقسم إلى قسمين، شعر ونثر

أ/ **الشعر** : يعد الشعر ديوان العرب لما له من مكانة عالية في نفوسهم إذ تجد كل مأثوراتهم فيه من تغن بالبطولات وحفظ للأنساب إذ كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر [2].

كما يقول القائل:

" ما تكلمت به العرب من جيد منثور أكثرما تكلمت به من جيد موزون، فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره[3].

ويقول أيضا: "أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تقبل شهادته وتمتثل إرادته لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إنّ من الشعر لحكمة "...

ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " نعم ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته فيسترزل بها الكريم ويستعطف بها اللئيم" ، مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبية وعز الأنفة وسلطان القدرة "[4] .

---

[1] خديجة الحديثي،الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ، ص 53 .

[2] ينظر، محمود أحمد نحلة، أصول النحو،ص57.

[3] ابن رشيق القيرواني ،العمدة في محاسن الشعر و آدابه ،20/1.

[4] المرجع نفسه،16/1.

إذ نجد أن النحاة القدماء قد أعطوا اهتماما كبيرا للشعر على الرغم من أنهم " لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم للقواعد " [1]. وذلك كان نظريا فقط أما من الناحية التطبيقية فلقد اغتمده النحاة بكثرة لدرجة أنهم كادوا يلتهون عما عداه من الكلام[2].

إذ كانوا يبنون قواعدهم عليه ويستدلون به على صحتها أيضا بدون النظر إلى ما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والكلام المنثور في ذلك[3].

وذلك أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر وذلك لأن " القلب إليه أنشط والذهن له أحفظ واللسان له أضبط".[4]

عندما أراد اللغويون والنحاة جمع المادة المروية من أشعار العرب بغية ضبط اللغة المسموعة وأحكامها واتخاذها حجة في النحو بحثوا عن النموذج المثالي الذي تستسقى منه هذه اللغة ويعتمد عليه في التقنين، إذ إن النحاة لم يعتدوا به كله بل وضعوا له مقياسا ليصح الأخذ به وهذا المقياس هو مقياس الفصاحة لأن القبائل العربية في درجات متفاوتة في الفصاحة والسلامة اللغوية. فاختطّوا لذلك خطة لا يحيدون عنها لجمع لغة فصيحة سليمة خالية من شوائب العجمة، بعيدة عن مواطن اللحن، وبذلك حصولهم على لغة مأخوذة من مصادرها الأصلية لتمنح النحاة الثقة والقبول عند سماعها وجعلها نصوصا صالحة لتقعيد نحو العربية، فيعمد النحاة وضعهم لهذه الأطر والحدود التي لا تسمح أن يتجاهلها الدارس أو

[1] عفاف حسانين،في أدلة النحو،ص86.

[2] ينظر، تمام حسان، الأصول دراسة إبستومولوجية في الفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة ،ص96.

[3] ينظر،عفاف حسانين، في أدلة النحو،ص86.

[4] عفاف حسانين، في أدلة النحو،ص86.

يتغافل عنها. فوضعوا أطرا مكانية ميز بها النحاة العرب الفصحاء عن غيرهم ووضعوا كذلك حدودا زمانية يقف عندها السماع من أعراب البوادي وسكان الحواضر[1].

فتحديد مواطن الفصاحة في وسط الجزيرة العربية دون بقية أطرافها التي كانت على صلة أخرى له الأثر الكبير في المحافظة على الفصحى. فاللغة الأدبية تكون في أنقى صورها حين تأتي على عفويتها على ألسنة أبناء هذه القبائل المحددة. فنجد أن العلماء الأوائل قد وضعوا هذه الأطر المكانية التي تؤخذ منها اللغة ويعتمد عليها في التقعيد للغة.[2] إذ يكمن هذا الإطار المكاني الذي حددوه في " الجزء الغربي نجد وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، وهو الذي يسمونه عالية السافلة وسافلة العالية، يقول أبو عمرو بن العلاء : " لا أقول : قالت العرب إلا ما سمعت من العالية السافلة والسافلة العالية "[3].

وهذا ما نص عليه قول الفرابي الذي أورده السيوطي : " واللذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض وبعض الطائيين و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم التي حولهم...[4]

فالنحاة قد أخذوا عن سكان البادية وذلك حينما سأل الكسائي الخليل بن أحمد عن مصدر علمه حينما أعجبه فقال له الخليل : بأنه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة.وأخذوا كذلك عن الأعراب الذين يفدون للمدن العراقية الكبرى انتجاعا للكسب برواية الأخبار

---

[1] ينظر،محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية،ص101.

[2] ينظر، تمام حسان، الأصول دراسة إبستومولوجية في الفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة ،ص89.

[3] محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية،ص 102.

[4] السيوطي، الاقتراح،ص44.

وتعليم أبناء الأمراء. إلا أبا عمرو بن العلاء فكان يقصر الأخذ على سكان البادية على خلاف اللغويين والنحاة الذين أباحوا الأخذ عنهم، وقد أخذوا كذلك عن فصحاء الحضر اللذين هم على فئتين: فئة من الأعراب قدموا من البادية إلى الحضر وبالتالي بقوا محافظين في ذلك على لغتهم بعيدين كل البعد عن مناطق الاختلاط وفئة من أصحاب المدن صحت سليقتهم، وسلمت لغتهم عند اللغويين والنحاة.[1]

إذ نجد أن بن جني قد علل انصراف اللغويين والنحاة عن سكان الحواضر والاقتصار على أهل البادية في باب " ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر" بقوله : " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن اهل المدينة باقون على فصاحتهم و لم يعترض شيء من الفساد لغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"[2].

ويرجع كل هذا-كما ذكرنا سابقا-إلى اللحن الذي أصاب المدن فاضطر النحاة إلى جمع اللغة والحفاظ عليها من المنابع الصافية، أما مصادر الشواهد الشعرية فكانت الرّواة الثقات كأبي عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي ويونس بن حبيب، والأصمعي اللذين كانوا يمّدون النحاة بالشواهد التي يروونها عن أعراب البادية " [3] وعن الشعراء أنفسهم و النحاة أنفسهم كانوا يشافهون الأعراب وينقلون عنهم، هم اللذين رسخوا مختلف الشواهد الشعرية التي نجدها في كتبهم. والمدونات التي ضمت مجموعة كبيرة من الشعر، والتي اعتمد عليها متأخرو النحاة اللذين لم يدركوا عصر المشافهة والنقل"[4].

---

[1] ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي،ص 51 .

[2] ابن جني، الخصائص ، تح علي النجار ، ج1، ص393.

[3] الأزهري، تهذيب اللغة،ص28

[4] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 1997 ، ص106.

فالنحاة في عملية الجمع هذه اعتمدوا على طريقتين هما : السماع والرواية من هؤلاء الثقات.

بيد أنه لم يحصل اتفاق تام بين النحويين القدامى أنفسهم في قضية الأماكن المتفق عليها والتي يجب عليهم الأخذ بالسماع منها وفي القبائل التي يجب على النحاة الأخذ عنها الشاهد اللغوي، وكذلك أمر مقدار النصوص التي تخوّل القياس عليها فوقع [1] الخلاف وانقسم كل منهم لمدرسته التي يؤمن بمذهبها فظهرت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.[2]

فكلاهما أي: البصريين والكوفيين يعملون جاهدين لأخذ للغة سماعا عن الأعراب، وجمع أشعارهم ومآثرهم، إذ بؤرة الاختلاف تكمن في مدى توسع الكوفيين في الرواية باعتبارهم أقل من البصريين في رواية الشعر لما لهم من دراية به، إذ يعد الشعر مصدرا من المصادر اللغوية التي لم يستغني كوفي ولا بصري في الاعتماد عليها[3].

فهم استمعوا إلى الأعراب المقيمين في الكوفة، وأعراب الحطمية في ضواحي بغداد، وأخذوا عنهم اللغة. بينما لا يعتد بهم، فهم ممن لانت فصاحتهم، وفسدت ألسنتهم لاختلاطهم بالحضر بينما البصريون يرفضون الأخذ عنهم، فهم لا يعتدون إلا بالعرب الفصحاء الخلص اللذين سلمت ألسنتهم وبقيت صافية، و لم تلن فصاحتهم و لم تشبها شائبة لحن أو عجمة[4].

---

[1] فضل صالح السامرائي ، الدراسات النحوية واللغويةعند الزمخشري،ص46.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص46.

[3] ينظر، مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة و مناهجها في دراسة اللغة و النحو ، ص396.

[4] ينظر،فضل صالح السمرائي، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري ، ص45-46.

ولهذا نجد أن البصريين يتفاخرون على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارير وباعة الكواميخ"[1].

فمنهج البصريين في الجمع والنقل كان مقتصرا على قبائل محددة لأن منهجهم في ذلك التشدد في الأخذ باللغة[2] إضافة إلى ذلك ما جمع من هذه الرحلات وما وفد إليهم من بوادي الحجاز وتهامة ونجد وعن طريق نفر من الأعراب الوافدين على البصرة بغية تعليم اللغة الفصحى وأخبار أهلها[3].

أما بالنسبة للإطار الزماني فإن معيار الفصاحة عند النحاة الأوائل قد ساهم في الانتقاء الزماني لها، وذلك أن القدماء قد اقتصروا من ناحية الزمن على الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين إذ يبقى مجال الاستشهاد بالطبقة الرابعة ألا وهي طبقة المولدين الاختلاف حول الاستشهاد بها[4].

إذ إن هذا التحديد الذي وضعوه بمثابة الحد الملزم الذي يتم بمقتضاه تحديد عصور القصاحة التي يصح سماع نصوصها والاستشهاد منها. ولهذا سميت بعصور الاستشهاد. إذ نص النحاة على الفترة التي تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي إلى أواسط القرن الرابع الهجري، إذ يضم أهل البوادي الواقعة بكبد الصحراء. أما أهل الحضر فيقف الاستشهاد بكلامهم عند القرن الثاني الهجري[5].

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص84.

[2] ينظر، عفاف حسنين، في أدلة النحو، ص19.

[3] ينظر، اين النديم، الفهرست، ص71.

[4] ينظر، عفاف حسنين، في أدلة النحو ، ص17.

[5] ينظر، تمام حسان،الأصول دراسة إبستيمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة ، ص89.

ولهذا نجد أن التقسيم الزماني الذي وضعه النحاة قد جعل النحاة البصريين يجمعون بناء عليه الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية. أما الطبقة الثالثة فوقع الاختلاف حول الاحتجاج بها، والدليل على ذلك أن أبا عمرو ابن العلاء، وعبد الله أبي إسحاق، والحسن البصري، وعيد الله ابن سبرمة كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة، وأضرابهم ف عدة أبيات أخذوها عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولدين، لأنهم كانوا في عصرهم[1].

فلما جمع العلماء أشعار العرب يستنبطون منها القواعد والأحكام نظروا فيما يصح الاحتجاج به. فوجدوا أن زمن الاحتجاج به يقف عند منتصف القرن الثاني الهجري، لأن الشعراء قد آثروا حياة المدن على بيوت الشعر لما في المدن من بذخ ورغد، وما في الصحراء من خشونة. وبالتالي تأثر شعرهم بهذه الحياة الجديدة، إذ لمس ذلك لغته وفكره وابتعد عما كان عليه، فخشي كل اللغويين والنحاة على سلامة اللغة المنقولة، واتفقوا على أن يكون منتصف القرن القاني الهجري هو نهاية عصر الاحتجاج بالشعر[2].

وفي قضية الاحتجاج بشعر الطبقة الثالثة، فنجد ما روي من أن أبا عمرو ابن العلاء كان يقول: لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، ويعني بذلك شعر جرير والفرزذق، فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين. قال الأصمعي: جلبت إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت اسلامي[3].

---

[1] الفيومي، المصباح المنير، القاهرة، مصر، 1926، 797/2، نقلا عن: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص67.

[2] ينظر، محمود أحمد نحلة.

[3] ينظر، البغدادي، خزانة الأدب، 6/1

فنجد أن الكوفيين لم يعتدوا بالإطار الزماني، إذ توسعوا فيه، فهم يحتجون بشعر الطبقات الأربع، وبالشعر غير معروف القائل،إذ يستندون غليه في استخلاص قواعدهم، فالمهم عندهم أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، وذلك بإمعانهم في التتبع اللغوي، واستبعادهم ورفضهم أساليب المنطق، ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر[1].

ب / النثر :

يعد النثر القسم الثاني من كلام العرب بعد الشعر فهوحجة اللنحويين في قياسهم [2]، فلقدإستشهد النحاة بكلام العرب الفصحاء ىمن شعر ونثر وعدوه مصدرا أساسيا للنحو و الدراسات العربية عموما و قسموا القبائل العري إلى قبائل فصيحة يقبل كلامها و يحتج به و أخرى لا يحتج بكلامها لأنها ليست بالفصيحة [3]، معتمدين في هذا التقسيم كما هو معلوم سابقا على معيار الفصاحة ، إذا لم يأخذ النحاة بالنثر كما أخذوه بالشعر إذ كان أخذهم لهذا الأخير أوفر و يرجع السبب في إعقالهم عنه لما وجدوه في الشعر العربي و بالتالي هذا الأخير أغناهم عن الرجوع للمصادر النثرية .[4]

ينقسم النثر إلى نوعان : لغة الحديث المستعملة في التخاطب و لغة الأمثال .[5]

1-لغة الحديث المستعملة في التخاطب (الكلام العادي) : و يقصد بهم فصحاء العرب الذين ينتمون إلى القبائل الست التي حددها النحاة لأخذ اللغة عنهم ، المقيمين في كبد

[1] ينظر، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص380-381.

[2] ينظر ، محمد حسين ، القياس في اللغة العربية ، ص 100.

[3] فاضل السامرائي ، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري ، ص 51-52 .

[4] ينظر ، خديجة الحديثي ، الشاهد في النحو عند كتاب سيبويه ، ص 81 .

[5] ينظر ، سعيد جاسم الزبيري ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص 115 .

الصحراء البعيدين كل البعد عن الإتصال لما يبط بهم من التخوم المجاورة و كذلك الفصحاء غير العرب الذين وثق النحاة بهم و ذلك راجع لصحة سلائفهم و اطمئنانهم كقوة سلكائهم [1]، و من ذلك ما نجده في كتاب سيبويه من توظيف لبعض العبارات التي تدل على أنها أخذت من كلام العرب اليومي كقوله : " من يقول من العرب "[2]

أو " حدثنا بعض العرب " .[3]

إن كل من نحاة المدرسة البصرية و الكوفية جعلوا من هذا الأخير دليلا معتمدا في بناء قواعدهم و الإستشهاد على صحتها بإعتبارها المصدر الذي يستمدون منه اللغة .[4]

2- لغة الأمثال : و يقصد بها ماسمع عن الأعراب عن طريق الرواية إذ تمثل مصدرا منمصادر الإستشهاد النحوي الذي يعتمد عليه النحاة في إستنباط القواعد النحوية [5] ، ومن هذه الأمثال " العبارات القصيرة التي حفظها الإستعمال ، و شاعت على الألسنة " [6]، مثل : " أحق من ضب – ضعيف عاد بقرملة – في بيته يؤتى الحكم – الصيف ضيعت اللبن ".[7]

النحاة البصريون عنما أخذوا بالإستشهاد في النحو بالنثر كان منهجهم المعتمد وقتها متشددا في مسألة الأماكن المأخوذة عنها اللغة ، إذ لم يقبلو كلاما من إختلط بالحوار على

---

[1] ينظر ، محمود المخزومي ، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو ، ص 51-52 .

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 51 .

[3] المرجع نفسه ، ص 343 .

[4] سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره ، ص 116 .

[5] علي أبو الكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 51 .

[6] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 52 .

[7] عفاف حسينية ، في أدلة النحو العربي ، ص 123 .

عكس الكوفيين الذين أخذو بالقبائل المعتمد بها في اللغة و أخذو كذلك عن قبائل أخرى غيرها ، مثل أخذهم عن أعراب الحطيئة التي غلطها البصريون .[1]

أما من ناحية الزمان فقد حدده النحاة البصريون بغض النظر أكانت مأخوذة من أعراب البادية أو فصحاء الحضر و ذلك بنحو ثلاثمائة سنة (150 ق م) ، أخد بكلام البادية على أنه حجة في اللغة أما أهل الحضر فلا يؤخذ به كحجة .[2]

و من هنا نجد أن المرويات النثرية أخذ بها البصريون كما أخذ بها الكوفيون إلا انهم يختلفون من ناحية المنهج المأخوذ به ، إذ أن البصريين كان منهجهم مستندا في مسألة الأخذ أما الكوفييون فقد وسعوا في ذلك .

[1] ينظر ، خديجة الحديثي ، الشاهد في النحو عند كتاب سيبويه ، ص81 .

[2] ينظر ، محمود أحمد نحلة ، أصو ل النحو العربي ، ص 60 .

الفصـــل الثانـي

الإستدلال بالقياس

الفصل الثاني:

الاستدال بالقياس

أولاً: القياس بين المفهوم والاصطلاح

أ-لغة

ب- اصطلاحاً

ثانياً: أنواع القياس

أ- قياس استعمالي

ب- قياس نحوي

ثالثاً: تعارض السماع والقياس

رابعاً: مواقف النحاة من القياس

خامساً: انقطاع مرحلة السماع وانفراد القياس بحجية الحكم

أ- القياس في عصر الاحتجاج

ب-القياس بعد عصر الاحتجاج

ج-القياس عند المحدثين

أولاً: تعريف القياس:

أ ـــــــ لغة:

جاء التعريف اللغوي لمصطلح القياس في مختلف المعاجم العربية بمعنى المقدار. فقد قال عنه ابن منظور :" قاس الشيء يقيسه قيساً وقياس واقتاسه وقيسه إذا قدرته مثاله."[1]

وجاء أيضاً في حده :" و(قاس) الشيء بغيره وعلى غيره (يقوس قوسا، إذا قدره على مثالية، (كيقيس قيساً) وقياساً."[2]

كما جاء في معجم القاموس المحيط بمعنى " قاسهُ، بغيره، وعليه يقيسه قيساً واقتاسهُ: قدّره على مثاليه فانقاس. والمقدر: مقياسٌ. وقِيْسُ رُمْحٍ، بالكسر، وقاسَهُ: قدره."[3]

إذا نلحظ من خلال هذه التعريفات اللغوية لمصطلح القياس أن كل من هذه المعاجم اللغوية تجعله بمعنى المقدار على المثال ؛ أي محاكاة شيء لشيء ما إذا جاء على حالته.

ب ـــــ إصطلاحاً:

يعتبر القياس أحد أدلة النحو التي اعتمدها النحاة عند محاولتهم التقعيد للغة إذ أنه عملية تعتمد على العقل بالدرجة الاولى. فهو "المعول عليه في غالب مسائله" [4]، وذلك من خلال" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [5] ، إذ المنقول عندهم هو كلام العرب الفصيح المستعمل. ومن هنا يلجأ النحوي إلى العقل أثناء عملية الاستقراء والاستنباط.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، المجلد الخامس، مادة (ق ي س)، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 353.

[2]- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: محمود محمد الطناحي، مطبعة حكومة الكويت، الجزء 16، مادة (قوس)، الكويت، 2004، ص411.

[3]- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تج: محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، مادة (قيس)، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ص 569.

[4]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص70.

[5]- أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الاغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971، ص 45.

إذ أن القياس عملية تستدعي الجمع بين الأول والثاني ؛ أي بين المقيس و المقيس عليه في المعنى وذلك بإتباعه في جميع حالاته النحوية والصرفية سواءً أكان من ناحية الصحة أو الفساد.[1]

كما يعرف أيضاً على انه :" حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع".[2]

وذلك بالنظر إلى وجه الشبه الموجود بين المقيس "الفرع" والمقيس عليه "الأصل" ، الذي يعتبر علة في ذلك.

ومن خلال علة الشبه الموجودة بينهما يعطي حكم الأصل للفرع ليرتقي الفرع إلى مرتبة الأصل ويأخذ حكمه في كل حالاته.

ثانياً: أنواع القياس:

ينقسم القياس في العربية إلى نوعين وهو كما يوضحه الشكل التالي الذي سنفصل في كل عنصر من عناصره.

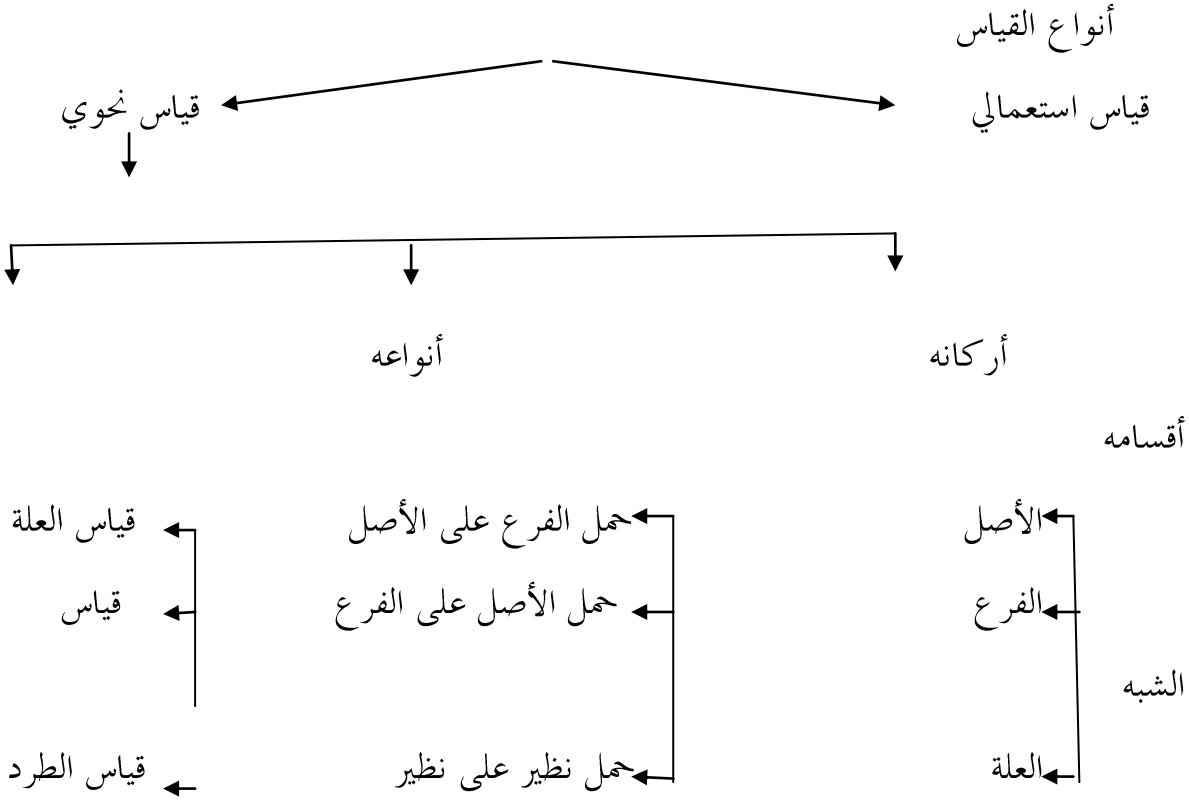

[1]- ينظر الحدود –الرماني 2، نقلا عن: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاصل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، (د.ط) 1971، ص 70.

[2]– أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الانباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 93.

الحكم ← حمل ضد على ضد

أ ـــــــ القياس الإستعمالي:

ويسمى أيضاً القياس اللغوي وقياس الأنماط. ويعرف على أنه " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة ...إلخ) ، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام كالتقديم والتأخير والإتصال والإنفصال، والحذف والذكر، والإعراب والبناء."[1]

وكذلك "مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو إستعمال بإستعمال ، رغبة في التوسيع اللغوي، وحرصاً على إطراد الظواهر اللغوية".[2]

فالقياس الإستعمالي يأخذ بمبدأ التعميم الذي يصف الظاهرة اللغوية ويعمم مبادئها على أساس المتشابهات اللغوية فيكون بذلك قائما على الخلق والتوليد.[3]

ومن الامثلة الدالة على ذلك. "حكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطالب الجزور فقال: مطيب، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه، في تعاطيه إياه".[4]

ومثال آخر يدور حول اسم الخمر كيف يرد كل لفظة تعمل نفس مدلول التأثير فتنسب إليه. فاسم الخمر عند من يراه يعتبره للمعتصر من العنب خاصة لأنه وضع لمخامرته العقل وستره، فإذا نظر إلى عصير آخر دون العنب يؤدي إلى اضطراب العقل بدرجة تأثير عصير العنب على العقل نسب هذا العصير إلى المخمرات وأصبح خمراً من ناحية التسمية اللغوية إذا من أفراد الأسرة اللغوية الواحدة.[5]

---

[1]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 20.

[2]-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978، ص8.

[3]- ينظر، محمد خان : أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط1، 2012، ص 64-65.

[4]- ابن جني ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص 369.

[5]- ينظر، محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية، ص 26.

ب ـــــــ القياس النحوي:

نشأ القياس النحوي من تصور النحاة لفكرة الاصل والفرع في النحو، وذلك من خلال حمل الفروع بالأصول[1] "العلة جامعة بينهما واعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف"[2]

وقد اتسع فيه النحاة اتساعاً أدى بهم لدرجة الإفتتان به إذ أخذوا كل شيء إلى القياس. فرفضوا ما خالفه ووضعوه في خانة الشاذ من الكلام وقبلوا كل ما يوافقه.[3] إذ نجد الكسائي قد نظم أبياتاً يقول فيها:

"إِنّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ"[4]

وأدخلو كذلك كل ألفاظ مماثلة لكلام العرب ضمنية إذ قالوا " ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب"[5] ، وذلك كله لإثراء العربية والإبتعاد عن كل ما يناقضها.

ب ـــ 1: أركانه:

القياس

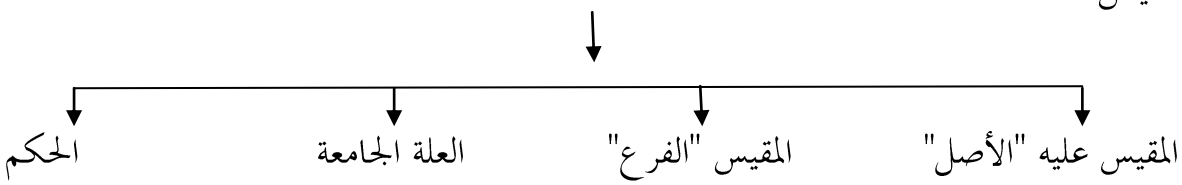

ب1-1: المقيس عليه "الأصل":

اهتم البصريون بهذا الركن فهو " عبارة عن تبك النصوص المنقولة عن العرب، أو الأحكام النحوية التي تثبيت بالقياس والاستنباط".[6]

---

[1]- ينظر، محمد خان، أصول النحو العربي، ص61

[2]- محمد خير الحلواني، أصول النحو ، ص91.

[3]- ينظر، محمد خان، أصول النحو، ص61

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحو، ص29.

[5]- ينظر ، محمد خان، أصول النحو العربي، ص 61.

[6]- كمال مجيدي، محمد الخضر حسين، وجهوده اللغوية القياس في اللغة العربية أنموذجاً ، ص 213.

حيث يكون النقل بواسطة السماع أو الرواية، وكذلك القواعد المستنبطة من كلامهم. إذ أن المقيس عليه يكمن في أحد الأمور الثلاثة وهي إما أن يكون كثيراً مطرداً وهو الأصل، وهذا الأمر يجعله بعيداً عن الشذوذ أو قليلا لا يطرد وهو بذلك جائز لدى النحاة لمشابهته بالأصل في عدة أوجه أو شاذاً. وهو الذي منعه النحاة لمخالفته القواعد النحوية التي وضعوها، وكذلك النصوص اللغوية المسموعة والمروية عن أهل اللغة.[1]

فقضية الإطراد يجب أن تكون في السماع والقياس معاً سواء أكان أصلاً أم فرعاً.[2]

فابن جني في كتابه الخصائص قد ذكر شروطاً لقبوله هي كالآتي:

1/ مطرد في القياس والإستعمال معاً ومثاله: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.

2/ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو: الماضي من يذر ويدع.

3/ مطرد في الاستعمال شاذ في القياس مثل: استوصبت الشيء، استحوذ أعلنت المرأة.

4/ شاذ في القياس والاستعمال معاً: وهو كتميم مفعول، فيما عينه واو مثل ثوب مصوون.[3]

ب-1-2: المقيس "الفرع":

وهو الركن الثاني من أركان القياس إذ يعتبر المجال الذي حاول فيه النحاة تطبيق صورية القواعد بالصوغ القياسية للكلمات إتباعاً للصيغ الصرفية والنحوية في الكلام العربي الفصيح الصحيح المستعمل وهو ما قال عنه النحاة ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.[4]

وذلك لأنه محمول على كلام العرب من ناحية المعنى واللفظ حيث لا يعتبر بصحة المقيس إلا إذا جاء موافقاً لصحيح كلام العرب إذا كان ليس من كلامهم لا يصح لهم استعماله بحيث يجب أن يكون مطابقا لكلام العرب متضمناً لمعناه موافقاً للصيغ العربية.[5]

---

[1]-ينظر، علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوية، ص 95-99.

[2]ينظر، تمام حسان، كتاب الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوية عند العرب، النحو، فقه، اللغة، البلاغة، ص156.

[3]-ينظر، ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 97-98.

[4]-ينظر، تمام حسان، كتاب الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوية عند العرب، النحو، فقه، اللغة، البلاغة، ص 167.

[5]- ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 275-276.

فالمقيس كائن على ضربين إثنين هما:

1)نوع قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة ويدخل ضمن أقيسة اللغة العربية.[1] ويسمى قياس الظواهر أو الأحكام. ويعرف في النحو بقياس الأحكام إذ تكون القواعد هي حقل دراسته لا النصوص ؛ إذ هي حمل القواعد على بعضها البعض ومحاولة ربطها مع بعضها البعض للتواصل إلى إطرادها وبالتالي تزداد تأصيلاً.[2]

2)نوع تعليمي وذلك من خلال اجراء تطبيق الكلام غير المحمول على الصيغ الصرفية الموجودة في الكلام العربي الفصيح لإدخال الألفاظ للغة واعتبارها من ضمنها لأنها تندرج ضمن القياس.[3] لضرورة يحتمها التطور الاجتماعي الذي كلما ازداد ازدادت معه الحاجة إلى استخدام ألفاظ تواكبه زمن صوره إلحاق غير المنقول بالمنقول من كلام العرب سواء من ناحية الصيغ أو المفردات إذ هو توليد لمفردات اللغة ووسيلة لإثراء حقلها بحيث لا يخرج عن قواعدها وقوانينها.[4]

ب-1-3: العلة الجامعة:

وهي الركن الثالث من أركان القياس، إذ تعتبر السبب الذي يوجب الحكم بين المقيس والمقيس عليه، لأنها تبرره وتوجبه وهي على ثلاثة أنواع هي كالآتي: علل قياسية، علل تعليمية، علل جدلية نظرية.[5]

فالعلة هي التي من خلالها يمكننا التوصل إلى العلاقة التي تربط بين طرفي القياس.[6] إن من خلال خلال وجه الشبه الموجود بين المقيس والمقيس عليه وجب إعطاء حكم المقيس عليه للمقيس.[7]

---

[1]- ينظر، محمد خان، أصول النحو العربي، ص 76.

[2]- ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 86.

[3]- ينظر، محمد خان ، أصول النحو العربي، ص 76.

[4]- ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 86.

[5]-ينظر، محمد خان ، أصول النحو العربي، ص89- 90.

[6]- ينظر، كمال مجيدي، الإمام محمد، الخضر حسين، جهوده اللغوية المقياس في اللغة العربية أنموذجاً، ص 105.

[7]- ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 317.

فمن خلاله وجب الجمع بين الطرفين أي بين الأصل والفرع وبالتالي يُحمل الفرع على الأصل من خلال الحكم.

إذ العلة عند النحويين على صنفين:

-علة تطرد في كلام العرب وتطبق عليها لغتهم، إذ إنها تتميز بالشيوع والكثرة. [1] كرفع الفاعل والمبتدأ وجر المضاف إليه. فالعلة هنا موجبة لأنه لا يجوز للمتكلم ان يخرج عن حكمها فينصب الفاعل أو يجره.[2]

"علة تظهر حكمته وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم." [3] ومثال ذلك ما نطقة به العرب وذلك بقلبها الواو المضمومة همزةً إذا جاءت في أول الكلمة مثل (أجوه، وأقتت)، إذ لم تجعل هذا الأمر واجباً فقالت كذلك بـــــــ(وجوه، وقتت). وبهذا تكون العلة هنا موجزة وليست موجبة.[4]

ب-2-4: الحكم:

اعتبر النحاة ركنا من أركان القياس بحيث يعتبر ثمرة القياس ونتيجته العلمية، وذلك راجع إلى العلة التي نظر الحكم إذ بها يتوجب إلحاق المقيس بالمقيس عليه، لإعطاء حكم الأصل للفرع حيث لا يمكن القياس بدون حكم.[5]

فالحكم النحوي هو ما يكتسبه الفرع حكماً من القياس على الأصل ويقاس على حكم ثبت إستعماله عن العرب، وعلى ما ثبت بالقياس والإستنباط لا بالأصالة.[6]

فالنحاة قد قضوا فيه بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة؛ وذلك لكي لا يتجاوزوا حدود اللغة في أقيستهم.[7]

---

[1]- ينظر، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص112-113.

[2]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1، ص164.

[3]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص113.

[4]- ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1، ص164-165.

[5]- محمد سالم صالح ، أصول النحو "دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 370.

[6]- ينظر، خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 277.

[7]- ينظر، محمد خان ، أصول النحو العربي، ص 17.

فمن بين الأحكام التي احتجوا بها في بعض من المسائل النحوية قولهم لا يدخل تعريف وذلك على عدم جواز نداء ما فيه "ال" إذ يرجع ذلك كله لأنه معرف بأصله؛ أي أن الأصل في الأسماء يكون بالتعريف.[1]

ـــــــــ أقسامه:

الحكم النحوي ينقسم إلى ستة أقسام موضحة في الشكل الموالي:

أقسام الحكم النحوي

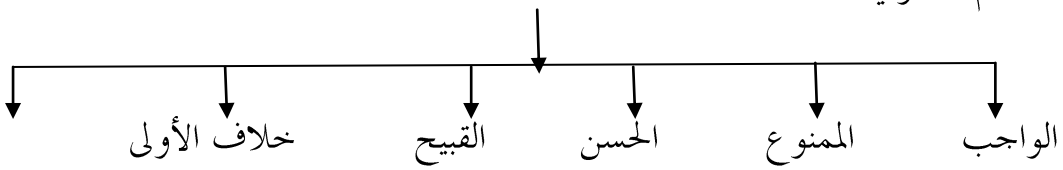

فنجد أن هذه الأقسام الستة جعلها النحاة تجتمع في الصفة المشبه

فالواجب: نحو: رفع الفاعل، وتأخير عن الفعل، ونصب المفعول.

الممنوع: كأضداد ذلك.

الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض

القبيح: كرفعه بعد شرط المضارع.

خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو "ضرب غلامهُ زيداً ".

الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته.[2]

ب-2: أنواعه:

أنواع القياس النحوي

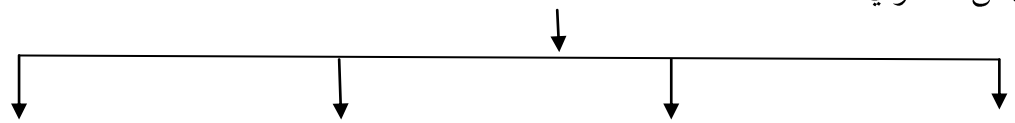

[1]- ينظر، محمد فاضل صالح السامرائي، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث هجري، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص161.

[2]- ينظر، جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو، تعليق: عبد الحكيم عطية، ص 31-34.

حمل فرع على أصل حمل الأصل على الفرع حمل نظير على نظير حمل ضد على ضد

ب-2-1: حمل فرع على أصل:

ويسمى أيضاً قياس المساوى حيث يتساوى الفرع والأصل فيه من جهة النظر إلى العلة الموجبة بالنسبة إليها.[1]

فهي بذلك تكون للمساواة بين المحمول الذي هو المقيس والمحمول عليه " المقيس عليه".

ومن أمثلته: "إعلالُ الجمع وتصحيحه حملاً على الفرد، فمن ذلك قولهم: "قيمٌ" و "ديم" في قيمة وديمة و "زوجة وثورة" في "زوج وثور".[2]

نلحظ من خلال هذه الأمثلة أنه يجب مراعاة إرجاع الجمع إلى أصله المفرد وذلك من خلال سبب العلة التي تستوجب رد الفرع إلى الأصل.

ب-2-2: حمل الأصل على الفرع:

ويطلق عليه قياس الأولى، وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل. وهنا نجد أن الأولوية ترجع للأصل لأنه لا يسأل عن علته بينما الفرع تجب فيه العلة وهو من يحتاج لعلة تثبته، وبالتالي إذا ثبت الحكم في الفرع كان الأصل أولى منه بذلك الحكم.[3]

ب-2-3: حمل نظير على نظير:

وهو قياس المساوى ويكون من ناحية اللفظ أو المعنى أو فيهما معاً. فمن جهة اللفظ مثلاً: توكيد المضارع بالنون بعد "لا" النافية حملاً لها من ناحية اللفظ على النافية.

ولهذا نجد أن قياس المساوى يعتمد على العلة التي تجعل من الفرع مساوٍ للأصل في حكمه.[4]

---

[1]- ينظر، محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص77.

[2]-جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي : الاقتراح، ص 95.

[3]- ينظر، محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 77.

[4]- ينظر، السيوطي، الاقتراح، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، ص 95.

ب-2-4: حمل ضد على ضد:

ويعرف بقياس الأدنى.[1] ومثاله :"كالنصب بـــــ"لم" حملاً على الجزم بـــــ"أن" وفي الجزولية في باب البناء أن الشيء قد يحمل على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله."[2]

فالنسبة لحمل النصب على الجزم وذلك أن يكون كل واحد منهما يدل على زمن يعكس الثاني مثل "لم" تدل على الماضي و"أن" على ما يستقبل من الزمن.

أما حمل الشيء على مقابله مثل حمل الجزم على الجر من ناحية الإعراب. وحمل الشيء على مقابل مقابله، وذلك من خلال حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر؛ إذ الكسر من ناحية البناء مقابل الجر في الإعراب.

وبالنسبة لحمل الشيء على مقابل مقابل مقابله فهو حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر المقابل كذلك للجزم والجزم مقابل بدوره للسكون.[3]

ب-3: أقسامه:

أقسام القياس النحوي

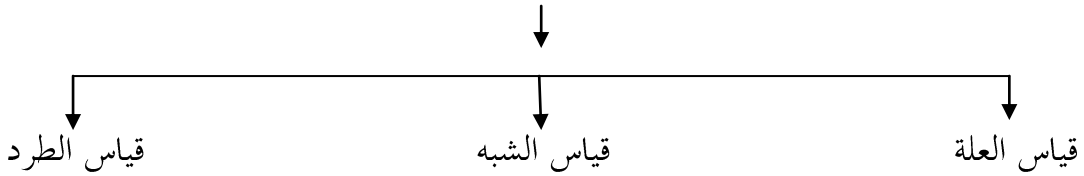

يقسم ابن الأنباري القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام هي:

ب-3-1:قياس العلة:

[1]- ينظر، المرجع نفسه، ص 97-98.

[2]- الجزولية، ص 243، نقلا عن محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط2 2008ص 34.

[3]-ينظر، جلال الدين السيوطي ، الاقتراح، ص 99.

وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل: مابين من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.[1]

ب-3-2: قياس الشبه:

وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه بغير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل: إعراب المضارع لشبه بالاسم في عدة أوجه.[2]

ب-3-3: قياس الطرد:

وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة إذا اختلفوا في كونه حجة، مثل بناء "ليس" لأنها فعل جامد حيث أن الأغلبية تفرض حيثيتها.[3]

ثالثاً: تعارض السماع والقياس:

يعتبر السماع الركيزة الأساسية التي انطلق منها النحاة في الدرس النحوي فمن خلال النظر لأركان القياس نجد أن علاقته بالقياس تعتبر علاقة حتمية؛ فلا يقبل عندهم قياس مبني دون سماع لأنه قائم عليه. إذ نجد أن إمام النحاة سيبويه قال أنه لو لم تكن العرب الموثوق بعربيته تقوله لما

كان النحاة قد التفتوا إليه ولا كانوا قد أخذوا منهم سماعاً وذلك كله لأهميته ومن هنا نجد أن السماع هو الحاكم الوحيد عند التعارض.[4]

إذ أننا نجد مثلاً المدرسة البصرية تنظر إلى القياس نظرة مزدوجة وذلك لوجود ظواهر لغوية لا تخضع لقياس النحاة، ولا تتلاءم مع القواعد التي وضعوها وأسسوها على الكثير والتالي كانت نظرتهم نظرة مزدوجة.

---

[1]- ينظر، محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية، ص20.

[2]- ينظر، محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية، ص20 .

[3]- ينظر، أبي البركات عبد الرحمان كمال الدين محمد الانباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في أصول النحو، ص 110-112.

[4]- ينظر، سيبويه ، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ج2، ص 20.

فعدوها لغة الفصحاء تحفظ ولا يقاس عليها واعتبروها مظهراً خاصاً من مظاهر اللغة أو بأنها خاصة بفئة معينة.

أما بالنسبة للكوفيين فقد قدموا السماع في كل الأحوال، إذ جعلوه أساس كل قواعدهم وجعلوا من القياس تابعاً للسماع ولا يخرج عليه.[1]

فابن جني مثلاً قال بأن القياس مرتبط بالسماع وملازم له وذلك من خلال كتابه الخصائص في باب "تعارض السماع والقياس" وقال في كلامه بأنها :"إذا تعارض نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، و لم تقسه في غيره."[2]

وذلك لأن المسموع يعتبر الكلام الأصل الذي نطقت به العرب ولا يجوز تكذيبهم لأنهم هم أصل اللغة ومنهم أخذت.

إذ إن هذا التعارض الذي أخذ مجالاً كبيراً من الجدل بين النحاة لا يرجع إلى حقيقة القياس ولا إلى منهجه، بل يرجع إلى أسباب خارجة عن القياس لأن القياس والمنهج المتبع في استقراءهم للغة واضح المعالم لا يختلف فيه اثنان، إذ يمكن أن يكون السبب في ذلك راجع إلى النصوص التي أخذت منها اللغة أو طبيعة أو طريقة الباحث في تقصيه للحقائق اللغوية.

إذ نجد محمد خضر حسين قد أشار إلى ذلك فقال :" فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوافر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقتصر على السماع... فيختلفون في القياس نظر

إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع... ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد، أو الشواهد من التي تذكر القياس لتقاس عليها يختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها."[3]

---

[1]-ينظر، محمد خان ، أصول النحو العربي، ص 81-82.

[2]- ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 114.

[3]- محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية، ص 48-49.

ومن هنا نجد أن الأسباب الأساسية في تعارض السماع والقياس مرجعها الأساسي الباحث ونظرته للغة التي تقصاها من عند العرب الذين أخذت منهم اللغة ونجد كذلك محمد عيد يرجع سبب التعارض كذلك :" إلى أسباب تتعلق بشخصية الباحثين في النحو، سواءً منها ما يتعلق بجهودهم في معرفة الشواهد أو ما يتعلق بنظرتهم إليها أو لمن رويت عنه."[1]

حيث نجد هذا الأخير يؤكد ويؤيد رؤية الباحثين الآخرين في إرجاع أمر التعارض إلى شخصية الباحث ورؤيته للظواهر اللغوية.

رابعاً: موقف النحاة من القياس:

يرى كثير من النحاة بأن القياس حجة في اللغة ، وذلك راجع إلى إجماع أهل اللغة عليه، إذ لا يوجد احد من العلماء قد أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة؛ لان أئمة الأمة من السلف والخلف اجمعوا قاطبة على انه شرط في رتبة الاجتهاد (...) ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به."[2]

وذلك باعتبارهم أن "النحو كله قياس". [3] لأن من أنكر القياس قد أنكر النحو ومن شك فيه قد شك في النحو كذلك.

إذ نجد أن كلا من المدرستين البصرية والكوفية تعتمدان عليه. فالكوفيون لا ينكرون القياس والدليل على ذلك وجود الكثير من المسائل النحوية يدخل ضمنها القياس عندهم، مثل:قياسهم لولا على الفعل في رفع الاسم بعده.[4]

أما بالنسبة لخلاف المدرستين فهو واقع في منهج تطبيق القياس وطرق الإفادة منه.

فالمنهج البصري في القياس يقتصر على المطرد الغالب في السماع، أما الكوفيون فيتوسعون فيه، إذ نجدهم يقسون على الشاهد الواحد أو القليل النادر.

---

[1]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 75.

[2]- ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 95.

[3]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

[4]- ينظر، ابن الأنباري ومحمد يحي الدين عبد الحميد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ج1، (د.ط)، 2009، ص 71.

ومن هنا نجد أن كلا من نحاة المدرستين الكوفية والبصرية قد استخدموا القياس وذلك كل بطريقته الخاصة ونظرته له. [1]

فأبو عبد الرحمان بن أحمد عمر بن تيم الفراهيدي المعروف بالخليل بن أحمد الفراهيدي قد بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو. [2] وبالتالي اعتمد عليه عند تحليله للظواهر اللغوية في استنتاج وتحليل واستخراج قواعد النحو العربي.

ونجد كذلك ابن جني، إذ يعتبر مؤيداً للقياس لأنه اعتمد عليه في بناء آراءه اللغوية، حيث نجد هذا الأخير وضع ضوابط للقائس. تحميه من الخروج عن الجادة فكان موقفه موقف وسط حيث اتسم سلوكه بالتوازن و الاعتدال وذلك بإتباعه منهجه القياسي الذي ميزه بالتجريد والتعميم وبالتالي يصل إلى النصوص العربية الصحيحة وفطنته وحذقه لأساليب العرب المختلفة في الاستخدام. [3]

إذ انه هو القائل :"ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم." [4] وبالتالي من خلال هذه المقولة فهو يدخل كل ماجاء على صيغة كلام العربية إلى العربية وذلك باعتبارها منها.

وهناك أيضاً أبو علي الفارسي الذي يعتبر مؤيداً للقياس ومتشدداً فيه. حيث اجتهد في وضع ضوابط القياس الذي يعتبره من أساس صنعته [5] حيث نجد له مقولة شهيرة قال فيها :"أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس." [6]

إذ أنه لا يتصور القياس إلا على سماع صحيح ومطرد حيث اوضح كذلك العلاقة بين السماع والقياس وقال بأنه يوجد في كلام العرب ماهو مطرد في السماع شاذ في القياس او ماهو شاذ في السماع مطرد في القياس. [7]

---

[1]- ينظر، كمال مجيدي، الإمام محمد خضر حسين وجهوده اللغوية، ص 125.

[2]- ينظر، محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت)، ص 77.

[3]- ينظر، محمد مختار ولد باه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 203.

[4]- ابن جني ، الخصائص، ج2، ص 107.

[5]- ينظر، محمد مختار وَلدُ باّه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 189.

[6]- ينظر، ابن جني ، الخصائص، ج2، ص 88.

[7]- ينظر، محمد مختار وَلدُ باّه ، تاريخ النحو العربي في المشرف والمغرب، ص 189-190.

ونجد الكسائي أحد كبار المدرسة الكوفية وأشهرهم. فقد كانت نظرته للقياس تمتاز بالتوسع والاعتماد والتساهل فيه إذ لم يكن يرى النحو إلا قياساً.[1]

ومن هنا نجد أن كلتا المدرستين قد اعتمدتا على القياس، ولكن لكل منهما نظرتها الخاصة بها. فالمدرسة البصرية كانت ميالة إلى المنطق والتجريد في رؤيتها وتحليلها. أما المدرسة الكوفية فكانت تعتمد على كل ما قالته العرب واعتبرته من كلامها ولا يمكن تفنيده أو التشكيك فيه. فكان قياسها يتصف بالاتساع إذ أخذت من بيئات خارجة على حدود الاستشهاد.

خامسا: انقطاع مرحلة السماع وانفراد القياس بحجية الحكم:

أ-القياس في عصر الاحتجاج:

معلوم أن دعائم النحو العربي وأركانه قد أسست من قبل مدرستي البصرة والكوفة، على أن المدرسة البصرية كانت السباقة إلى ذلك، "ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح لكل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا" [2]، وهذا ما ميز نحاة البصرة عن نحاة الكوفة، حيث اتخذوا لأنفسهم منهجا صارما في تقعيدهم للقواعد، تمثّل في تلك الشروط الزمانية والمكانية، وما تعلق منها بالرواية والراوي والمروي بعينه، كما أنهم بنوا قواعدهم على المطرد الكثير، وأغفلوا الكثير و لم يلتفتوا إليه، ةكل ما خالف قواعدهم رموه بالضعف والشذوذ والندرة والقبح والخطأ. ومرد ذلك إلى انتهاجهم دليل القياس واعتمادهم عليه، وعلى ذلك فنشأته كانت في بيئة البصرة "فالقياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته"[3].

يعد أبو إسحاق الحضرمي (ت117هـ) أول من انتهج هذا النهج،حيث قال عنه (أبو سلام الجمحي) "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" [4]. ولأبي إسحاق مواقف مشهورة في تاريخ

[1]- ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص230.

[2]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص18.

[3]-خديجة الحديثي، الشاهد في أصول المحو عند سيبويه،ض224.

[4]-ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2001.

النحو العربي اعترض فيها على شعر بعض اللذين خرجوا عن القياس، وقد اشتدت الخصومة بينه وبين الفرزدق[1] فقد نسب إليه الخطأ في قوله:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع *** من المال إلا مسحتا أو مجلف

والعطف على المنصوب يقتضي أن يكون المعطوف منصوبا (أي:مجلفا) [2] و لم يتوقف منهج القياس عند مثل هاته الملاحظات بل تطور مع أعلام المدرسة البصرية وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه) الذي "كان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب" [3] ومن أمثلة أقسيته قياسه المنادى على (قبل وبعد) [4]، تلميذه سيبويه الذي أكثر من القياس كثرة مفرطة، لأنه الأساس يقوم عليه بناء القاعدة النحوية واطرادها، ويعتمد على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة[5].

وقد اشتهر عن البصريين أنهم الأصح في انتهاجهم نهج القياس في تقعيد النحو، غير أن منهج البصريين وما عرف عليه من دقة لم يسلم من النقص، ومن ذلك استقراؤهم الناقص للغة، بحصرهم لها في قبائل بعينها فأهدروا بذلك ثروة لغوية كبيرة لقبائل أخرى فصيحة [6]، كذلك لم يلتزموا التمسك بقانونهم في الكثرة والقلة، فقد خالفهم بعض أئمتهم، وفي مقدمتهم سيبويه[7].

ومن جهة أخرى نجد الكوفيين قد خالفوا منهج البصريين في اتساعهم في القياس، إذ اتسعوا في الرواية اتساعا كبيرا، ونقلوا عن جميع العرب بدوا كانوا أو حضرا، وعلى رأسهم إمامهم الكسائي الذي بالغ في السماع مبالغة جعلت نحاة البصرة يقولون فيه: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[8].

والمسألة الزنبورية خير دليل على توسعه في القياس باستنجاده بالأعراب اللذين أيدوه في رأيه فيما ذهب إليه، حيث تناظر سيبويه مع الكسائي في الكوفة، ورأى الكسائي أنه يجوز القول:

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي،ص62

[2]- محمد خان ، أصول النحو العربي ، ص 62 .

[3]-شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص53 .

[4]-المرجع نفسه،ص52 .

[5]-ينظر، المرجع نفسه،ص87 .

[6]-ينظر، السيوطي، المزهر،210/1،نقلا عن، جاسم الزبيدي،القياس في النحو العربي نشأته وتطوره،ص49.

[7]- المصدر نفسه.

[8]-معجم الأدباء،183/13، نقلا عن،شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص162.

"كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها" [1] وذلك لأن (إذا) إذا جاءت فجائية تكون ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وبما أنها بمعنى (وجدتُ). أما سيبويه فيرى أن الصحيح قولنا: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) [2]. فلا يجوز إلا الرفع، وذلك لأن (هو) مرفوع بالابتداء، ولا بد للمبتدأ من خبر، ولا يوجد في الجملة ما يصلح أن يكون خبرا عنه، باستثناء ما وقع الخلاف فيه فلا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما، بل يجب أن يكون مرفوعا فنقول: (فإذا هو هي) فيعود (هو) على الزنبور كونه مذكرا، وتعود (هي) على العقرب كونها مؤنثا.[3]

ولكن أولئك العرب الذين أيدوا الكسائي لم تتوفر فيهم شروط من يؤخذ عنهم اللغة، لأنهم اختلطوا بالعجم، وهذا خير دليل على انفراد القياس بحجية الحكم في النحو العربي عند البصريين.

القياس بعد عصر الاحتجاج:

أبو علي الفارسي:

مع نهاية عصر الاحتجاج فقد الركن الهام لتحقيق الاستقراء ، وهو جفاف مادة الدراسة، فألتفت الدارسون إلى الوراء يبحثون النتائج التي توصل إليها النحاة من قبل"[4]

"وذلك بالعودة إلى عينة الاستقراء لاختبار أحكامها ونتائجها لأنها أولا ليست مطلقة وثانيا قابلة للتطوير أو التعديل"[5]

والقياس بعده دليلا من أدلة النحو العربي " لم نجد نحويا منذ بدء النحو ـــلم يعتمد القياس في مباحثه النحوية لأن القياس ومسائله وأحكامه وحدوده وأقسامه وكل ما يتعلق به، مبثوثا

[1]-محمد محي الدين عبد الحميد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،ص 224.
[2]- المرجع نفسه.
[3]-ينظر، محمد محي الدين عبد الحميد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ،ص 225.
[4]ينظر:محمد عيد الاستشهاد والاحتجاج باللغة ،ص150"
[5] ينظر حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي الإستقراء- التحليل – التفسير ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ،2002 ، ص22.

متفرقا هنا وهناك، و لم ينظم نظريا إلا على يد أبي علي الفارسي" 388هـ"الذي اهتدى بما أورده ابن السراج في كتابه"الأصول إن ماقدمه " أبو علي الفارسي ميزه عن النحاة جميعا فقد نوع القياس ، وتعمق فيه وحكمه فيما هو ثابت بالنقل مما طور ظاهرة القياس في تاريخ النحو العربي "[1].

ابن جني:

لقد كان موضوع كتاب "الخصائص" ومداره أصول الدراسة النحوية ، وخطوط منهجها، وما يتعلق بذلك من بحوث في القياس والعلل والاجتهاد، والأجماع وغير ذلك فأظهر ابن جني من الأصالة وسعة الاطلاع، وتذوق أساليب العرب في كلامهم ، وحقق بذلك فلسفة نظرية للسماع والقياس في أصول النحو على الرغم من أنه لم يخلص إليهما تماما.

و لم يختلف منهجه في القياس على منهج أستاذه أبي علي الفارسي إلا قليلا، فقد زاد ضربا رابعا إلى أقسام الشاذ الثلاثة التي وردت عند ابن السراج والفارسي،وهو ما أطرد في السماع والقياس جميعا،فهو عنده" الغاية المطلوبة ،والمثابة المنوبة".

ابن الأنباري:

لقد مهد ابن جني الطريق في مباحثه في "الخصائص" لابن الأنباري" (577هـ)الذي تأثر خطاه واستكمل مباحث أصول النحو في كتابه" الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو"فتقوم أدلة صناعة النحو عنده على ثلاثة: النقل ، والقياس ،واستصحاب الحال،ثم يعرض كلا منها ويفيد السماع بالكثرة والنقل الفصيح،ثم يفرع هذا تفريعا يكشف عن تأثره بعلم الحديث ومصطلحاته وطرائقه ويوضح صلته بالفقه ، وأساليب الجدل المنطقية.

[1] سعيد جاسم الزبيدي،القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص164

وفي رده على من أنكر القياس يقول :"اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس،ولهذا قيل في حده :النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة..."[1]

ابن مضاء القرطبي:

دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء القياس قال في كتابه" الرد على النحاة"والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل و لم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب مايجهلون به بعضهم بعضا،وذلك أنهم يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه " [2]،" إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع "[3]

وابن مضاء لم يفكر في إلغاء القياس على ما ظنه شوقي ضيف، فابن مضاء يقبل قياس النحو"ويرفض القياس العقلي "معتمدا في قبوله ورفضه على احترام النص اللغوي ، أي أنه أنكر قسما من الأقيسة التي لا يتوافر لها ما يصح به القياس قال "إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكمة، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع"فهو على ماترى لا ينكر القياس بل يثبته، ولكنه يجعله كقياس الفقهاء بأصل وفرع وعلة وحكم ، وهو بهذا لا يختلف مع أبو البركات الأنباري في لمع الأدلة على الرغم من ظاهريته التي تنكر القياس على ماشهر.

القياس عند المحدثين:

[1] ابن الأنباري ،لمع الأدلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ،ط:2، بيروت لبنان، 1971م

[2] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف،دار المعارف،ط2،القاهرة ،مصر ص134.

[3] المصدر نفسه،ص145.

مجمع اللغة العربية:

حظي القياس في العصر الحديث بمكانة بارزة،لأنه أهم وسيلة لتنمية الثروة العربية، والمحدثون يرون أن القياس مع أنه جزء من القواعد ليس عملية تقعيد ، بل هو نشاط لغوي يمارسه الفرد بابتداعه صيغة حديثة على وفق صيغة أخرى باطراد وهو عملية قائمة على أساس المشابهة "[1] بين المقيس والمقيس عليه وقد عني المجمع عناية فائقة بالقياس وأصبح في قراراته وفي صياغة مصطلحاته أداة منتجة في توليدها ما تحتاجه الحياة المعاصرة والعلوم الحديثة .

والمجمع حين توجه هذه الوجهة لم يبدع قواعد جديدة ، و لم يخرج عن طبيعة اللغة ونظامها الموروث،فاستأنس بما ذهب إليه الأقدمون ، وكان معتمده فيما قرره أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب،وقد وضع معايير لقبول ما يستعمله المحدثون منها: الاستعانة برأي النحاة القدماء في الظاهرة المدروسة ، وشيوعها في الفصحى المعاصرة ومدى الحاجة إليها"[2]

وللمجمع موقف متميز في الاستشهاد ، كان يستشهد بالقرآن في اللغة والنحو، وفي تسويغ الألفاظ والأساليب المحدثة ، واعتمد كل استعمال ورد فيه فصيحا ، وإن خالف قواعد النحاة ، واعتد ببعض القراءات الشاذة ، وقد وضع أسسا واضحة للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واعتمد عليها في كثير من قراراته،كما اعتد ببعض لغات العرب ، وكان أع ضاؤه كثيرا ما يمثلون قول ابن جني :" الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ" وقد خالف المجمع النحويين القدماء في الاستشهاد بكلام المولدين وأشعارهم فاحتج بها في بعض قراراته ، وسوغ بها كثيرا من الألفاظ والأساليب المحدثة ، وهو حين يستشهد في النحو واللغة لا يعتمد مصدرا واحدا بل يجتهد في تعدد المصادر فيستشهد أحيانا بالآية والقراءة والشعر قديمه وحديثه.

[1] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر 1995،ط1، ص13

[2] محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية،ص14

محمد الخضر حسين:

كتب الشيخ محمد الخضر حسين بحثه القياس في اللغة العربية "الذي كان مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقعه وأحكامه ، فر أى أن " القياس طريق يسهل به القيام على اللغة،ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب و منظومها"[1]

ولنا على ما كتبه الشيخ محمد الخضر حسين جملة ملاحظات هي :

1/ لم يفرق بين القياس اللغوي والقياس النحوي ، فاختلطت مباحثهما لديه

ـــ ذكر فائدة القياس اللغوي (آلاف الكلم) والنحوي (آلاف الجمل) لكنه لم يوضح ما إذا كان يؤيد فتح باب القياس أم لا؟ونحن نؤيد فتح باب القياس اللغوي ،لتساير لغتنا العصر على أساس من العودة إلى الينابيع الأولى في الاشتقاق والنحت والتعريب ولا تؤديه فتح باب القياس النحوي بل ندعو إلى نقل هذا القياس وتقويمه والتخلص من كل ما يفتقر إليه

ـــأليس بالمتكلم حاجة إلى أن يعود إلى الشواهد العربية شعرا ونثرا ،لتكون منطلقا لقياسه الذي يريد؟وإلا فكيف يقيس وعلى ماذا يقيس؟.وما ضوابطه في ذلك؟.

2/ـــلم يفصل شروط القياس على ما زعم ،اللهم إلا قياس التمثيل.

3/ لا يوثق كثيرا من النصوص التي أوردها بل كان يحيل على الكتب من غير إشارة إلى الصفحات أو الأجزاء .

[1] المرجع نفسه،ص169

ولبحث الشيخ فضل السبق ، والتنبيه على أهمية القياس أيا كان لغويا أو نحويا في حياتنا المعاصرة ،ويدل على تنفيره في كتب العربية واستنطاق أمثلتها بما يؤيد ما ذهب إليه في ثنايا بحثه من وجهات نظرا .

وهناك العديد من المؤلفات التي خصصها أصحابها للقياس منها:

ـــ"مدرسة القياس في اللغة " لـــ :لأحمد أمين

ـــ"مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية"لـــ :عمر فروخ

ـــ "القياس في منهج المبرد"لـــصاحب أبو جناح

الخاتـمة

الخـــاتمة

نخلص في الأخير إلى جملة من النتائج أهمّـــــــها:

1- حظي السماع بدور فعّال في بناء القاعدة النحوية وذلك من خلال جملة من الشروط المرتبطة به؛ سواء كان ذلك من خلال الشروط الزمكانية أو من خلال اللغة المعتمد عليها ذاتها.

2- أحدثت الشروط الموضوعة من قبل النحاة في مسألة الاستشهاد بالكلام العربي من شعر و نثر انقساما أدّى إلى وجود مدرستين؛ بصرية اكتفت بقبائل معينة وزمن محدد، وتشدّدت في الأخذ عنها، وكوفية وسّعت من دائرة الاستشهاد وتجاوزت الشروط الموضوعة.

3- بانتهاء عصر الاحتجاج انقطع السّماع، فوجد النّحاة أنفسهم أمام مدوّنة لغوية ضخمة، فكان اعتمادهم على القياس كضابط منهجي واحد ووحيد لصوغ القاعدة النحوية.

4-اهتم النحاة المحدثون بالقياس وذلك باعتمادهم على ما وجدوه من قواعد جاهزة وضعها النحاة الأوائل ؛بحيث لم يكتفوا بهذه القواعد؛ فقد اعتمدوا على تلك الشواهد التي وصفت بالشذوذ والقلة والضعف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1978م.

2. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، الاسكندرية، ط1، 1982م.

3. أحمد بن فارس(أبو الحسن بن زكريا الرازي اللغوي)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

4. الأنباري(أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، قدم لها وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م.

5. البغدادي(عبد القادر بن عمر ت1030هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، 1996م.

6. تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

7. ابن جني(أبو الفتح عثمان بن قنبر ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1.

8. إبن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

9. حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، الإستقراء- التحليل – التفسير ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 2002 .

10. خديجة الحديثي :

* الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت،1974م.

* موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر،1981م.

11. الزبيدي(السيد محمد مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق محمود محمد الطناجي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت،ج16،2004م.

12. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت794 هـــ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة،2006م.

13. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1994م.

14. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق ، عمان، الأردن،ط1،1997.

15. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3،ج1،1988.

16. السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـــ):

* الاقتراح في أصول النحو،ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي،ط2،2006.

* فيض شرح الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات، ط2،ج1،2002.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار التراث، القاهرة،2008م.

17. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7،د ت.

18. صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبة، القاهرة،ط1،1998م.

19. عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،ط1،1996.

20. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1،2006م.

21. عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية،1981.

22. فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري،1970.

23. الفيروز آبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب ت817 هـــ)، القاموس المحيط، تحقيق:محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط8،2005م

24. كمال مجيدي، محمد الخضر حسين وجهوده اللغوية القياس في اللغة العربية أنموذجا،النوادر اللبنانية،بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

25. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م.

26.محمد السيد أحمد عزوز ، مر سعيد محمد اللحام ، موقف اللغويين من القراءآت القرآنية الشاذة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001 .

27. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب السلطان الولي ، الدار البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ج 3 ، 2007 .

28. محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، الجزائر، ط1، 2012م.

29. محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1353هـ.

30. محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط2.

31. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام ، القاهرة، مصر ط1، 2006هـ.

32. محمد بن سلام الجمحي(ت231هـ)، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2001هـ.

33. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، دت، ط2.

34. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1998م.

35. محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

36. ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، مج5، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

37. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

38. محمود فجال:

* الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ط1، 1998م.

* الحديث النبوي في النحو العربي ، أصول السلف ، الرياض ، ط2 ، 1994 .

* السير الحثيث الإستشهاد بالحديث في النحو العربي ، أضواء السلف ، الرياض ، ج1 ، ط2 ، 1997 .

39. يحي بن محمد(أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري ت1096هـ)، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي، دار الأنبار، الرمادي، ط1، 1990م.

الفهرس

فهرس المحتويات:

المـــــــــوضوع	الصفحة
مقدمـــــــــــــــــــــــــــة	أ–ب
الفصل الأوّل: الاستدلال بالسماع	
أولا: مفهوم السماع	04
ثانيا: القرآن الكريم وقراءاته	08
أ/الاستدلال بالقرآن	08
ب/ الاستدلال بالقراءات القرآنية	10
ثالثا: الحديث النبوي الشريف	14
أ/ المانعون	16
ب/ المتحيزون	19
ج/ المتوسطون	21
رابعا: كلام العرب	27
أ/الشعر	28
ب/ النثر	36
الفصل الثاني": الاستدلال بالقياس	
أولا: تعريف القياس	37
أ/لغة	37
ب/اصطلاحا	37
ثانيا:أنواع القياس	38
أ/ القياس الاستعمالي	39

فـــهرس المحتويات:

ب/القياس النحوي	40
ثالثا: تعارض السماع والقياس	47
رابعا: مواقف النحاة من القياس	48
خامسا:انقطاع مرحلة السماع وانفراد القياس بحجية الحكم	50
أ/ القياس في عصر الاحتجاج	50
ب/ القياس بعد عصر الاحتجاج	53
ج/القياس عند المحدثين	55
الخاتمة	59
قائمة المصادر والمراجع	61
الفهرس	65

الملخّـــــص:

يدور محور هذه الدراسة على القياس ومدى تطوّره عند البصريين خلال القرنيين الأوليّن وصولا إلى القرن الرابع الهجري وما بعده، إذ كان القياس في القرنين الأولين عبارة عن جملة من الملاحظات تقوم على المناظرات بين النّحاة أنفسهم أو بين النّحاة والشعراء. إذ لم يبق على شاكلته الأولى بل صار يقوم على ما اطّرد في الكلام العربي ولما أتى القرن الرابع الهجري وما بعده أصبح القياس دليلا من أدّلة النّحو المعتمدة وانقطع سيل السّماع في هذه الفترة التي تلت عصر الاحتجاج وأصبح القياس محتلّا للصدارة وأصبح مصدرا عند إبرامهم للأحكام النّحوية فلمّا جاء النّحاة المتأخرون لم يجدوا أمامهم إلا العودة إلى قياسات النّحاة السّابقين ليقيسوا عليها قواعدهم وبالتالي تجسد هنا انفراد القياس بالحكم.

Résumé:

THIS STUDY OLEALS WITH MAJORING AND IT IS EVELUTION WITHIS THE BASRIYEEN DWING THE TWO FIRST CENTURY TO THE FOURTH AH CENTURY AND AFTER WORDS, AND IF THE WAS ONLY A GROUP OF NOTS THAT ARE BASEDON DEBATES BETWEEN THE GROMMORIONS AND THE POETS.WHERE THE MAJORING DID NOT STAYON ITS EARLY FROM BUT BECOME BASED ON WHAT IS FMOUS AMONG ARABS TALKS, AND AFTER THE FOURTH AH CENTURY OF TOWARDS MAJORING BECOM ANEVIDONCE OF GROMMOR.AND TESTENING DESEPEARED DWING THAT TIME WHICH FOLLOWED HTE AGE OF ARGEMENTS, AND AMAJORING BECOME BRIORITY AND A SWICE OF GROMMER CONSTRUCTION . AND GROMMAR RULS STRUCTWING.BUT WHEN THE LATE GRAMMARION COME THEY DID NOT FIND ANY WAY BUT TO TURN TO THE EARLY GRAMMORION MAJORING, TO BUILD ON IT THEIR RULS,SO THE SUPERIORITY OF MAJORING BECOME FIRST PRIORITY.